



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة -



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة
التخصص: مالية وبنوك
بعنوان:

الإئتمان المصرفي القطاعي وعلاقته بنمو الاقتصاد في الجزائر
دراسة قياسية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة
الموزعة ARDL للفترة الزمنية (1991-2022)

تحت إشراف الأستاذ:

* د. بوعلي هشام

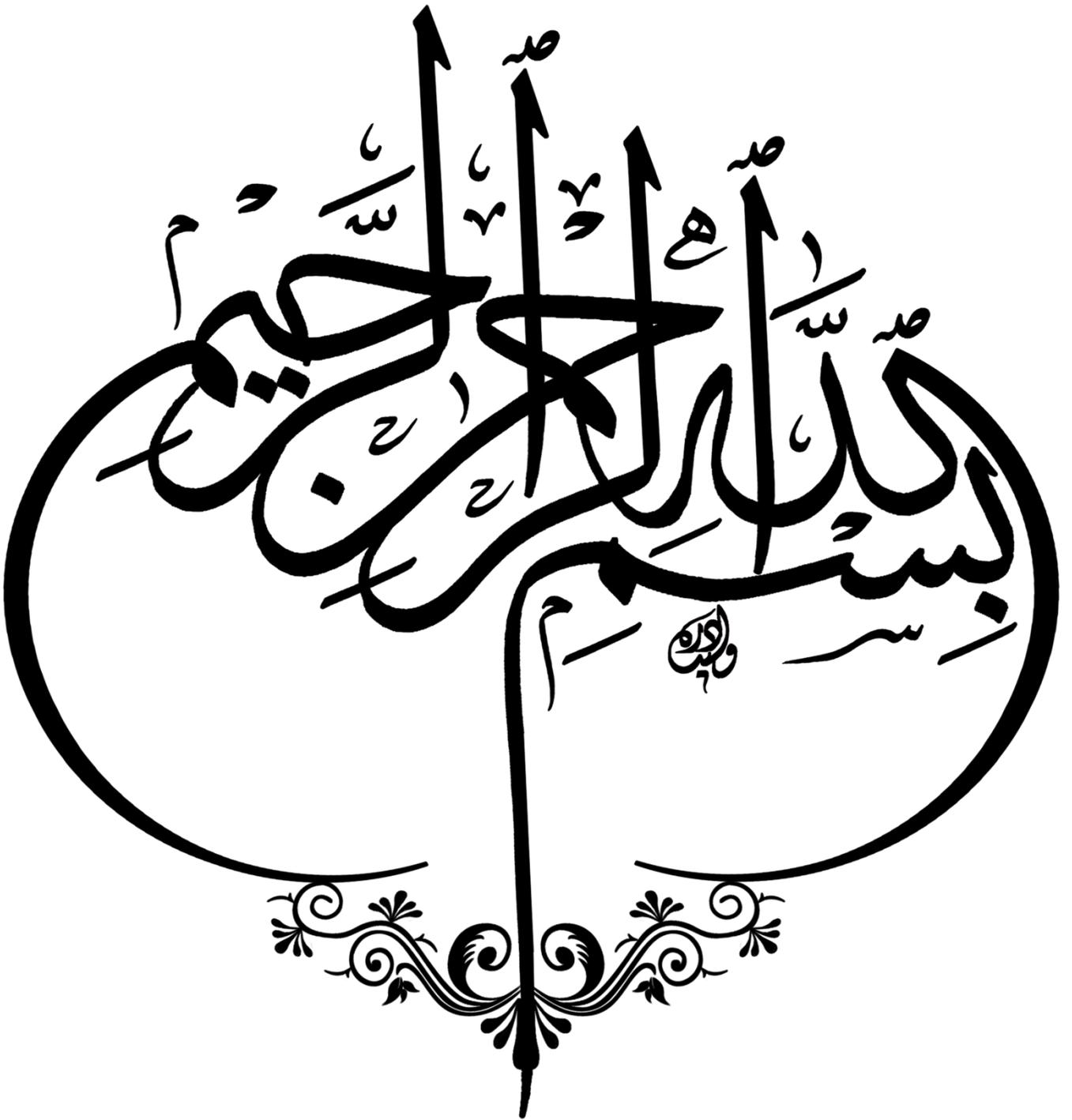
من إعداد الطالبة:

* سحانين سعيدة

نوقشت وانجزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة أعضاء		
رئيسا	لحول عبد القادر	الأستاذ الدكتور
مشرفا ومقرراً	بوعلي هشام	الأستاذ الدكتور
ممتحنا	مغنية الهواري	الأستاذ الدكتور

السنة الجامعية: 2023-2024م



شكر

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

أول شكر لله سبحانه وتعالى على ما أسبغناه علينا من النعم وعلى

تيسير السبيل فله الحمد والشكر في كل وقت وحين.

كما نتقدم بالشكر الخالص للمؤطر الأستاذ الدكتور

﴿بوعلي هشام﴾ وكل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور

﴿لحول عبد القادر﴾ والأستاذ الدكتور ﴿مغنية الهواري﴾ على

قبولهم مناقشة مذكرتنا وكل الشكر والتقدير لجميع من ساعدنا في

الحصول على البيانات اللازمة لإتمام هذا العمل شكرا كذلك لكل

من علمنا حرف، كلمة، مقياس

شكرا لكل الأساتذة المحترمين.



إهداء

إلى الذي زين إسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود
وأعطاني بدون مقابل، إلى من علمني أن الدنيا كفاح
وسلاحها العلم والمعرفة والأدب والأخلاق، الذي كان داعمي
الأول في مسيرتي وسندي وملاذي بعد الله.....إلى فخري

وإعتزالي

والذي رحمه الله

إلى من جعل الجنة تحت إقدامها، وسهلت لي الشدائد
بدعائها، سر قوتي ونجاحي ومصباح دربي إلى وهج حياتي

والدتي حفظها الله

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي وسبب قوتي

إخوتي وعائلة سحانيين



الفهارس

فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان	الرقم
IV	الإهداء	
IV	الشكر	
IV	الفهرس المحتويات	
أ	مقدمة عامة	
الفصل الأول: أدبيات دراسة النظرية للائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي		
02	تمهيد	
03	الدراسة الأدبية	
03	ماهية الائتمان المصرفي	1
05-03	تعريف الائتمان المصرفي	1.1
12-05	أنواع القروض المصرفية	1.2
14-12	سياسة الاقراض و العوامل المؤثرة فيها	1.3
17-15	خطوات منح القرض	1.4
17	النمو و التنمية الاقتصادية	2
20-17	مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية و الفرق بينهما	2.1
31-21	محددات النمو الاقتصادي و طرق قياسه	2.2
43-31	نظريات و نماذج النمو الاقتصادي	2.3
45-43	العلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي	3
45	نظرية العرض القائد	3.1
46-45	نظرية الطلب التابع	3.2
47-46	العلاقة السببية	3.3
47	أدبيات الدراسات النظرية	
50-47	الدراسات الأجنبية	1
53-50	الدراسات العربية	2
56-53	الدراسات المحلية	3

57	خاتمة الفصل	
الفصل الثاني : دراسة قياسية لعلاقة الائتمان المصرفي على النمو		
59	تمهيد	
60	ماهية منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	1
61-60	مفهوم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	1.1
63-61	مراحل و شروط تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL	1.2
64-63	جذر وحدة الاستقرار	2
68	إختبار جذر الوحدة	2.1
71-70	خطوات تطبيق منهاج التكامل المشترك	3
72-71	منهجية الحدود	3.1
75-72	الإختبارات التشخيصية	3.2
الدراسة القياسية للعلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي		
75	نتائج الدراسة القياسية	2.2
77-75	اختبار سلاسل السكون وفترات الإبطاء	1.2.2
80-77	اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الإنحدار الذاتي ARDL	2.2.2
81	الاختبارات التشخيصية	4
81	اختبار مضر بلاغرانجل لإرتباط التسلسلي البواقي (LM)	4.1
81	اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي	4.2
82	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	4.3
84	تحليل نتائج الدراسة القياسية	5
85	خاتمة الفصل	
87	خاتمة	
89	قائمة المصادر و المراجع	

فهرس الجداول:

20	الفرق بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي	1
74	نتائج إختبار إستقرار السلاسل الزمنية PP	3-2
75	فترات الإبطاء المثلى للنموذج	4
76	نتائج إختبار الحدود	5
77	معلومات الأجل القصير و تصحيح الخطأ	6
78	معلومات الأجل الطويل	7
79	إختبار مضر و بلاغرنجل لإرتباط التسلسلي البواقي	8
79	إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي	9

فهرس الأشكال

23	الحلقة المفرغة للفقر	01
33	أفكار آد سميث حول النمو الاقتصادي	02
44	حول العلاقة بين النمو الاقتصادي و النظام المالي	03
65	مخطط هيكلية الإختبارات القياسية	04
79	إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	05
80	إختبار الاستقرارية الهيكلية	06
81	الشكل البياني CUSUM	07

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي ومنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) تم الاعتماد في النموذجين على متغيرات كلية خلال فترة (1991 إلى 2022) حيث تم اختيار بعض المتغيرات: القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص والقطاع العام، إجمالي الادخار المحلي والاستهلاك الحكومي وإجمالي الاستثمار، كما أن تم التوصل في النموذج الأول إلى أن القروض كان لها تأثير سلبي وإيجابي خلال فترة الدراسة . أما فيما يخص النموذج الثاني تم الاستعانة بالمتغيرات القطاعية من أجل فحص العلاقة بين القروض المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات والنمو الاقتصادي، و قد توصلت النتائج إلى أنه هناك أثر سلبي لكل من القروض الممنوحة للقطاع العام والإدارات المحلية على النمو الاقتصادي، بينما العكس فيما يخص القروض الممنوحة للقطاع الخاص كان لها أثر إيجابي. كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر .

الكلمات المفتاحية : القروض المصرفية ، النمو الاقتصادي ، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

Abstract :

The aim of this study was to examine the impact of bank loans on economic growth using standard economic methods and the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach for time-series data. The study covered the period from 1991 to 2022, focusing on several variables: bank loans granted to the private and public sectors, total domestic savings, government consumption, and total investment. In the first model, it was found that loans had both positive and negative effects during the study period. In the second model, sector-specific variables were used to analyze the relationship between bank loans granted to different sectors and economic growth. The results indicated a negative impact of loans granted to the public sector and local administrations on economic growth, while loans to the private sector had a positive effect. Furthermore, the results showed a bi-directional causal relationship between bank loans granted to the private sector and economic growth in Algeria.

Keywords: Bank loans, economic growth, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model.

مقدمة

إن درجة استقرار الاقتصاد الكلي ، و تراكم عوامل الإنتاج ، التطور المؤسسي و التجارة الدولية هذه بعض الأمثلة للقائمة اللامتناهية من العوامل المساهمة في النمو الاقتصادي للدول بمعدلات متباينة ، و لا يقل شأننا عنه التمويل المصرفي الذي يلعب دورا حاسما في اقتصاد أي بلد .

كما تعتبر البنوك أيضا كوسيط مالي و تساهم بشكل كبير في النشاط الاقتصادي ، و بالأخص للدول النامية حيث يساهم القطاع المصرفي و الأسواق المالية بشكل مباشر في زيادة النمو و التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال ، و جمع المدخرات و تمويل الاستثمارات ، حيث أصبح أداء النظام المصرفي للبلاد قيمة إستراتيجية لتعزيز مرونة النظام المالي بأكمله . و يمكن الاستشهاد بذلك العديد من الأعمال لأسماء لمع نجمها في مجال الاقتصادي نذكر منهم آدم سميث و جوزيف شومبيتر ، و أحدثهم Levine 2005 (قرصو و شهرزاد ، 2018 ، صفحة 437) الذي وجد أن التنمية المالية تقاس بعدة عوامل كالكفاءة و استقرار النظام المالي ، و التي تشمل أسواقها و وسطاءها و مجموعة الأصول ، المؤسسات و الأنظمة (البنوك) .

و في هذا الإطار تعد الجزائر من بين الدول التي تحاول جاهدة في تعزيز النمو الاقتصادي من بين العوامل التي يمكن أن تساهم في رفع النمو الاقتصادي هي القروض المصرفية منه يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما هو الاثر الذي تحدثه القروض المصرفية القطاعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1991 الى غاية 2022؟

و من هذه الإشكالية نستخلص الأسئلة الفرعية التالية :

-ما المقصود بالائتمان المصرفي و ما أهميته ؟ نظريا ؟

-ما المقصود بالنمو الاقتصادي ؟ و كيف يمكن تحقيقه ؟

-ماهي العلاقة بين التمويل المصرفي حسب القطاعات و النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

-يساهم التمويل المصرفي حسب كل قطاع في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر .

-توجد علاقة طردية موجبة بين القروض المصرفية الموجهة لمختلف القطاعات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2022.

-توجد علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين التمويل المصرفي حسب كل قطاع والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2022.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في معرفة دور و علاقة المصارف التمويلية بدفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر ، و ذلك من خلال تحليل القروض المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات في الجزائر و أيضا العوامل التي يكون لها تأثير في النمو الاقتصادي و من خلال معرفة العلاقة بين التمويل المصرفي و النمو الاقتصادي يمكن وضع إستراتيجيات اقتصادية تهدف إلى تعزيز و تطوير النمو الاقتصادي و التمويل المصرفي في الجزائر .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بإلقاء الضوء على مفهوم النمو الاقتصادي و معرفة العلاقة بين الائتمان المصرفي و النمو الاقتصادي . و ما هو المستوى الذي وصل إليه في الجزائر و أيضا العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة .

منهج و أدوات الدراسة :

المنهج الوصفي للجانب النظري ، و المنهج تحليلي قياسي للجانب التطبيقي .

حدود الدراسة :

تتخصر حدود الدراسة في حدود مكانية ألا و هي الجزائر ، من أجل تسهيل الحصول على معلومات كافية و بيانات إحصائية تكون متوفرة حول الموضوع المدروس . أما الإطار الزمني لفترة امتدت من (1991 إلى 2022) لتحليل تطور النمو الاقتصادي و القطاع المصرفي في الجزائر .

محتويات الدراسة :

من أجل دراسة موضوعنا قمنا بتقسيم موضوعنا إلى قسمين :

-فأخذنا في الفصل الأول كمفاهيم أساسية حول القروض المصرفية و النمو الإقتصادي ، و طبيعة العلاقة بينهما ، و تناولنا بعض من الدراسات السابقة (أجنبية و عربية و محلية).

-أما في الفصل الثاني فقمنا بتخصيصه لدراسة قياسية بواسطة منهجية التكامل المشترك لمنهج الحدود (ARDL)

بتقسيمه إلى مبحثين :

تناولنا في الأول إلى تعريف باختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) والتعمق فيه .

أما في المبحث الثاني فقمنا بدراسة قياسية تحليلية حول طبيعة العلاقة بين القروض المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات و النمو الاقتصادي و تحليلها بواسطة منهجية (ARDL)

الفصل الأول:
القطاع المالي والنمو
الاقتصادي

تمهيد الفصل :

يعد القطاع المصرفي دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة حيث يلعب دور الوسيط المالي بين أولئك الذين يرغبون في حشد مدخراتهم لتحقيق مكاسب مادية وبين أولئك الذين يرغبون في الحصول على تمويل كاف لاستثماراتهم القائمة والمستقبلية، إن وجود قطاع مصرفي متكامل يعمل على توفير التمويل اللازم سواء للمؤسسات أو الأشخاص أو حتى الحكومات في بعض الأحيان، و يساعد أيضا في دفع عجلة الاستثمار ، وبالتالي تحقيق فرص عمل إضافية ، وخلق فرص استثمارات جديدة . يعتبر القرض المصرفي من العمليات المتطورة للخدمات المصرفية وتعد فوائده من أهم مصادر إيرادات البنوك، حيث تعتمد عملية منح الائتمان على المصالح المتبادلة بين المقرض والمقترض والتي تبنى على توافق الرغبات والحاجات بين من تتوافر لديه الأموال ومن يحتاجها.

1. الدراسات الأدبية

1.1. ماهية الائتمان المصرفي :

1.1.1. تعريف القروض المصرفية و أهميتها :

أولاً: تعريف القروض المصرفية: تعرف القروض المصرفية بأنها الخدمات المقدمة للزبائن والتي بمقتضاها تزويد الأفراد أو المؤسسات بالأموال التي تحتاجها على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها والمصاريف ، دفعة واحدة أو على أقساط وفقاً للتواريخ محددة له ، تدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف الزبون أو العميل عن السداد .(الحמיד، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، 2000، صفحة 103)

- القرض المصرفي هو تأجير لرأس المال أو لقوة شرائية اعتماداً على الثقة التي يستحقها شخص المعنوي أو طبيعي ، حيث ينبغي على العميل أن يستثمر رأس ماله المقترض حتى يتمكن من رده بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عليه .(الحמיד، النقود والبنوك الأساسيات، 2007، صفحة 125)

التعريف القانوني : بموجب الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض في المادة رقم 68، يتم تعريف الائتمان المصرفي على أنه : " معاملة ائتمانية ، في مفهوم هذا الأمر، كل معاملة بمقابل يضع بموجبها شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر ، أو يأخذ بموجبه لصالح شخص الآخر التزاماً بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان " .(ج.ر.ج، الأمر رقم 03-11 المادة 68)

ثانياً أهمية القروض المصرفية :

تعتبر القروض المصرفية من أهم المصادر التي يعتمد عليها البنك من أجل الحصول على إيراداته، إذ أنها لها أكبر جزء من استخداماته، ومن خلال هذا فان للقرض المصرفية أهمية بالغة

يمكن النظر إليها من وجهتين الأولى من وجهة نظر البنك بحد ذاته، والثانية من وجهة مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

ويمكن عرض أهمية القروض المصرفية على النحو التالي:

أ- **من وجهة نظر البنك:** إن ارتفاع نسبة القروض في البنوك تشير إلى وجود فوائد وعمولات ، وهذا ما يسمح بدفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك المصاريف كما يوفر إمكانية الاحتفاظ بجزء من السيولة لمواجهة طلبات السحب من الزبائن.

- تعتبر القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الاعتماد والتي تنتج عنها زيادة الودائع والنقد المتداول .

- إن القروض المصرفية تشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية ، ويضمن له القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

- تمثل القروض المصرفية الجانب الأكبر من استخدامات البنوك، ولذلك تولي البنوك لها عناية خاصة عند دراسة ميزانياتها. (الحמיד، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، 2000، الصفحات 104-105)

ب - **من وجهة النشاط الاقتصادي:** بدون القروض المصرفية تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة .

-يستخدم القرض المصرفي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار النقود يأخذ بعين الاعتبار حجم القروض المنتظرة من النظام المصرفي، فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية.

- يؤدي سحب القروض المصرفية من قبل المقترضين إلى زيادة حجم عرض النقود عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.
- القرض المصرفي يؤثر مباشرة على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك ، لان البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد لإقراضها، الأمر الذي يحد من الاستهلاك.
- يعتبر القرض المصرفي أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على النشاط المشروعات وذلك من خلال مراقبة استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها كالقطاع الفلاحي المدعم من طرف الدولة.
- زيادة حجم الإنتاج في المجتمع، وبهذا زيادة مردودية المنتجين الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني.
- مواجهة التضخم والكساد وذلك من خلال التحكم في القروض فإما أن تكون لها سياسة انكماشية أو سياسة توسعية، ففي حالة كبح القروض يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيها سيحصل تضخم، وكل من الحالتين يمكن التحكم فيهما من خلال سياسة الإقراض .
- تعمل القروض على خلق فرص العمل وبالتالي نقص البطالة وزيادة القدرة الشرائية و التي تساعد على التوسيع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين القدرة المعيشية.(قرويني، 2000، صفحة 25)

1.1.2 أنواع القروض المصرفية:

يتعدد الائتمان المصرفي من ناحية النوع ويصنف وفق طرق مختلفة نذكر ما يلي:

أولاً: تصنيف القروض حسب معيار المدة (الأجل):

هناك عدة تصنيفات للقروض المصرفية وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة ومن أهم هذه التصنيفات نجد :

أ- قروض قصيرة الأجل: هي القروض التي لا تزيد فترتها الزمنية عن سنة واحدة وتمنح لغرض تمويل نشاط تجاري للمؤسسة، وتسمى هذه القروض أيضا بقروض الاستغلال فهي تستعمل لتمويل نشاطات الاستغلال ومن أمثلتها: التموين، التخزين، الإنتاج والتوزيع . والجدير بالذكر أن الجانب الأكبر من القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها هي قروض قصيرة الأجل لأنها ذات عائد سريع ومخاطر اقل وبالتالي تعد من أحسن أنواع التوظيف ولهذا النوع عدة مزايا، أهمها : تتصف بدرجة عالية من المرونة وبانخفاض أسعار الفائدة، وتتناسب مع الفترات التي تحتاج فيها المؤسسة للأموال، لا تسحب أية ضريبة على فوائد هذا النوع من القروض.

ومن أهم صور القروض القصيرة الأجل نجد:

1-التسيبقات على الحساب الجاري للمنشأة لدى البنك: أي قيام البنك بالسماح للمنشأة صاحبة الحساب الجاري (الحساب الجاري هو حساب خاص برجال الأعمال والفرق بينه وبين حساب الصكوك هو انه يمكن أن يكون رصيده مدينا) بسحب مبلغ يتجاوز رصيدها الدائن لدى البنك إلى حد متفق عليه، أي يمكن أن يكون حسابها لدى البنك مدينا .

2 -السحب على المكشوف: هي طريقة تمويل يسمح فيها البنك لعملائه الدائمين باستخدام أموال أكبر مما هو موجود برصيدها لدى البنك خلال مدة تتراوح بين 15 يوما وسنة .

3- تسهيلات الصندوق: وهي القروض التي تمنحها البنوك للمنشآت التي تعاني من صعوبات في السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا، والنتيجة عن تأخر الإيرادات عن النفقات، حيث تهدف إلى تغطية الرصيد المدين إلى أن يتم التحصيل لصالح الزبون.

4-القروض الموسمية: هذا النوع من القروض يستعمل لمواجهة حاجيات المنشأة الناجمة عن النشاط الموسمي كمنشآت إنتاج وبيع اللوازم والأدوات المدرسية أو إنتاج وبيع بعض المحاصيل الزراعية الموسمية، أي أن دورة الاستغلال تكون موسمية، و لا تتعدى مدة هذه القروض تسعة

أشهر.(لطرش، 2004، الصفحات 58-63)

ب- قروض متوسطة الأجل: وهي القروض التي تكون مدتها أكثر من سنة وتقل عن سبع سنوات، يوجه هذا النوع من القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية مثل: شراء آلات جديدة للتوسع أو لتطوير عملية الإنتاج، ونظرا لطول مدة هذا النوع من القروض فإن البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال، أو احتمالات عدم السداد، ويمكن أن نميز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل:

1- قروض قابلة للتعبئة: أي أن البنك (المقرض) بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار آجال استحقاق القرض، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من خطر تجميد الأموال وأيضا تجنب مشكلة نقص السيولة.

2- قروض غير قابلة للتعبئة: أي أن البنك ليس باستطاعته خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وبالتالي فهو مجبر على انتظار نهاية مدة القرض لاسترجاع أمواله، وهذا يؤدي إلى خطر تجميد الأموال وأزمة نقص السيولة. (لطرش، 2004، الصفحات 74-75)

ج - قروض طويلة الأجل: وهي القروض التي تزيد مدتها عن سبع سنوات، وتوجه لتمويل مشروعات الإسكان وإصلاح الأراضي وبناء المصانع، بحيث تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية لتمويل هذه العمليات، عمليا لا يمكن لمصرف واحد منح القروض الطويلة الأجل نظرا لضخامة قيمة هذه القروض، لذلك يتشارك مع عدد من المصارف الأخرى ليقدم ما يسمى "بقرض المشاركة" فيساهم كل مصرف منها في قيمة القرض بمبلغ معين وذلك لتوفير القرض المطلوب، وكذلك لتوزيع مخاطر عدم السداد على عدد كبير من المصارف وخاصة أن المقرض زبون واحد، وفي بعض الأحيان تتخصص في منح هذه القروض البنوك المتخصصة، تمتد مدة هذه القروض إلى عشرين سنة.

ثانياً: تصنيف القروض حسب معيار الضمانات: تنقسم إلى قروض بدون ضمانات، قروض بضمانات عينية وقروض بضمانات شخصية:

1- القروض بدون ضمانات: وهذه القروض تمثل الجانب الأكبر من القروض حيث لا يقدم المدين ضمان لتسديد دينه ويكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد وبنقته في تنفيذ هذا الوعد مستندا إلى شخصية العميل، حسن سمعته ومثانة مركزه المالي وقدرته على الوفاء ومن أمثلة هذا النوع من القروض: الأرصدة المكشوفة للحسابات الجارية (السيبي، 1998، صفحة 45)

2- القروض بضمانات عينية: في هذا النوع من القروض يقدم المدين ضمانا عينيا لتسديد دينه، وعادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، ويمسى الفرق بين القيمتين باسم "هامش الضمان" وكأمثلة لهذا النوع من القروض نذكر :

القروض بضمان البضائع: وهي قروض يمنحها البنك لعمليه بضمان بضائع يودعها هذا الأخير لدى البنك، ويفتح الاعتماد لصالح المتعامل بنسبة معينة من قيمة البضاعة بعد تحديد هامش معين، ويجب أن تتوفر الخصائص التالية: عدم قابلية السلع للتلف أثناء فترة القرض، إمكانية تخزينها وسهولة جردها والتأمين عليها، عدم تعرض أسعارها لذبذبات شديدة.

القروض بضمان أوراق مالية: وهي قروض تمنح بضمان أوراق مالية يودعها العميل لبنك ويشترط أن تكون جيدة وسهلة التداول ولا تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية و من الجيد أن تكون مضمونة من الحكومة (عطية، 2003، صفحة 11) وفي حالة عدم وفاء المقترض بالتزاماته تجاه البنك وبيع البنك لتلك الأوراق المالية، فإنه لا بد على البنك أن يعطي لصاحب القرض المبلغ الذي يزيد عن التزاماته. (دغيم، 1989، صفحة 73)

القروض بضمان أوراق تجارية: وفيها يفتح البنك اعتمادا للعميل مقابل أن يقدم هذا الأخير كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص آخرين معروفين للبنك ويتمتعون بسمعة جيدة وتكون هذه

الكمبيالات مظهرة للبنك، كما يجب أن تتوفر فيها شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي ، وهي الكمبيالات التجارية التي تحمل توقيعين تجارين ولا يتعدى تاريخ استحقاقها ستة أشهر .(حنفي و عبد السلام، 2004، صفحة 151)

القروض بضمان رهن عقاري: قد تقبل البنوك التجارية العقارات (محلات تجارية أو المصانع) كضمان لقروضها، فإذا تأخر المدين عن سداد القرض في تاريخ الاستحقاق، فإن البنك سيتخذ إجراءات نزع الملكية واسترجاع قيمة القرض ما لم يبادر العميل بالسداد، ويبقى العقار كضمان أصلي ولكنه احتياطي للرجوع إليه في حالة عدم الالتزام بالتسديد أو التسوية الموضوعة.(السيسي، 1998، صفحة 27)

قروض بضمان التنازل عن الديون والعقود: و هذه القروض تكون عمليات إنشائية (مباني، طرق، مياه أو كهرباء..الخ) أو عقود توريد (سلعة، مواد، مهمات) لصالح جهات حكومية بحيث تقدم البنوك هذه التسهيلات لأصحاب أعمال المقاولاتية والتوريد استنادا لما يتمتعون به من سمعة جيدة و قدرة على الوفاء بتعهداتهم في تنفيذ الأعمال التي يتعاقدون عليها، ويكون التمويل المقدم لهذه الأنشطة في حدود نسبة معينة (من 30 إلى 50 من إجمالي قيمة العملية)، يتعين على البنك القيام بدراسة الفنية لكل عملية قبل تمويلها، ومتابعة مراحل تنفيذها بدقة حتى لا تتعرض أمواله للضياع .(حنفي و عبد السلام، 2004، صفحة 150)

القروض بضمان محاصيل زراعية: ليس من مهمة البنوك التجارية في الوقت الحالي منح القروض الزراعية، نظرا لوجود بنوك القرض المتخصصة في هذا العمل في أغلب المناطق، ويقتصر نشاط البنوك التجارية في حقيقة الأمر على تمويل تسويق بعض المحاصيل الزراعية.

القروض بضمانات أخرى متنوعة: هناك أنواع مختلفة من القروض تندرج ضمن هذا النوع من الضمانات وأهمها: الاعتماد الذي يفتح للمقاولين كنسبة مئوية من قيمة العمليات المسندة إليهم، والقروض التي تمنح للعاملين بالحكومة بضمان مرتبهم، واعتماد التصدير و الاستيراد.

ج - قروض بضمانات شخصية: يقصد بالضمان الشخصي كفالة شخص قادر ماليا وذو سمعة جيدة أو مؤسسة مالية أو شركة تامين بالوفاء بالتزامات الشخص المضمون ، في حالة عدم قيام هذا الشخص بسداد ديونه للبنك، كما يمكن أن يكون خطاب محرر من طرف المقترض يسمى "خطاب الضمان بنكي". ففي كلتا الحالتين يمنح البنك قرضا للشخص المضمون ولكن بطبيعة الحال في حدود معينة . وتتوقف هذه الحدود على المبلغ الذي يكون الشخص الضامن على استعداد أن يضمن في حدوده، وفي حالة خطاب الضمان البنكي فتوقف تلك الحدود على المبلغ المبين في ذلك الخطاب (دغيم، 1989، صفحة 73)

ثالثا: تصنيف القروض حسب معيار الغرض منها: تعرض البنوك التجارية أنواع من القروض المصرفية وفقا لمنظور النشاط الاقتصادي الموجه له مثل:

1- القرض الاستهلاكي: هو ائتمان يمنح عادة إلى الأفراد ، بهدف مواجهة الانخفاض في مدخلهم ويوجه لتمويل عمليات استهلاكية ك شراء السيارات، الثلاجات، الغسالات..(سلع معمرة)، فهو يعتبر ائتمان شخصي، يمنح في اغلب الأحيان للشركات أو الأفراد أوالموظفين لدى الدولة والشركات الأخرى. (طه، 2007، صفحة 75)

2- القرض التجاري: وهو ما يقدم للشركات لتمويل عملياتها الجارية (أي رأس المال العامل)، وكذا ما يقدم للشركات التجارية لتمويل عمليات التسويق وتصريف المنتجات الداخلية والخارجية (تصدير واستيراد).

3- القرض الاستثماري (الصناعي) :

هو القرض الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل : الاستثمار في الأصول الثابتة (كآلات والأراضيوغيرها)، عادة ما تكون القروض الاستثمارية قروض متوسطة أو طويلة الأجل وأحدث أنواعها قروضالإيجار والتأجير:(قرويني، 2000، صفحة 107)

4- القرض الايجاري : هو عملية يقوم بها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونياً، بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى تحت تصرف مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى "ثمن الإيجار"، وتبقى مسؤولية الصيانة والتأمين على عاتق المستأجر يتميز هذا النوع من القروض بالخصائص التالية :

المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بدفع المبلغ الكلي للاستثمار دفعة واحدة، وإنما بالتقسيط تتضمن ثمن شراء الأصل مضاف إليه فوائد تعود للمؤسسة المؤجرة ومصاريف الاستغلال المرتبطة به.

إن ملكية الأصل تعود للمؤسسة المؤجرة له إما المستأجرة فتستفيد من استعمال الأصل فقط وفي نهاية العقد يكون أمام المؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات: إما أن تطلب تجديد عقد الإيجار أو أن تشتري نهائياً الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد ، أو أن تمتنع عن تجديد عقد التأجير و إرجاعه للمؤسسة المؤجرة .

5- القروض الزراعية: الهدف منها تمويل عمليات الإنتاج الزراعي كالأجهزة المستعملة و إدخال التحسينات على المحاصيل الزراعية و أيضا تمويل و تسويق المحاصيل .(شيحة، 1998، صفحة 151)

رابعا: تصنيف القروض حسب شخصية متلقيها :

ينقسم هذا النوع من تصنيف القرض تبعا لهذا المعيار إلى:

1-القرض الخاص:حيث يمنح هذا الأخير لأشخاص القانون الخاص أي الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات، حيث تعتمد قدرة هذا الأخير في الحصول على الملائمة المالية التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى البنوك .(الزويدي، 2002، صفحة 96)

2- القرض العام : يمنح هذا الائتمان لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية)، حيث تعتبر القروض العامة من الموارد المهمة التي تساهم في تغطية عجز الميزانية العامة للدولة الناتج لوجود مشاريع اقتصادية ضخمة لا تكفي إيرادات الدولة في تمويلها، ويعتمد البنك عند منح هذا النوع من القروض على الثقة في التعامل مع الدولة وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية و المالية. (قرويني، 2000، صفحة 91)

1.1.3 سياسة الإقراض و العوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول : سياسة الإقراض

أولا : تعريف سياسة الإقراض و أهدافها

1- تعرف سياسة الإقراض:

تعرف على أنها هي مجموعة من الإجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد ضوابط منح القروض و حجمها ، و تلك التي تحدد متابعتها و تحصيلها ، و عليه فإن سياسة الإقراض يجب أن تشمل القواعد التي تتحكم بعمليات الإقراض بمراحلها المختلفة ، و أن تكون هذه القواعد مرنة و مصرح بها إلى جميع مستويات الإدارية . (الحמיד، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، 2000، صفحة 118)

- و هي أيضا عبارة عن إطار يتضمن مجموعة من الأسس و الشروط و الإرشادات التي تعتمد عليها إدارة منح الائتمان لتحقيق هدف الوفاء بالحاجات الائتمانية بالمنطقة التي يعمل فيها المصرف و ذلك بأقصى سرعة ممكنة ، باستخدام الموارد المتاحة له سواء كانت موارده الخاصة فقط أو تدفقات فروع أخرى . (النشري، 2003، صفحة 117)

2- أهداف سياسة الإقراض :

لتصل سياسة الإقراض إلى الأهداف التي وجدت لتحقيقها يجب أن لا تتدخل في التفاصيل التي قد تعيق المسؤولين في المصرف على اتخاذ القرارات التي توفق بين العملاء و المصرف ، كما

يجب أن تكون هذه الأخيرة واضحة و متاحة لجميع المستويات المسؤولة عن عمليات منح القرض و من بين أهداف سياسات الإقراض التالي :

- سلامة القروض التي يمنحها المصرف .

- تنمية نشاط المصرف بصورة مستمرة و تحقيق العائد المراد .

- تسهيل عملية الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها المختلفة .

- محاولة التنسيق و الفهم بين البنك و عملائه .

- ترشيد القرار الائتماني للبنك بتحديد المجالات التي يجب توظيف فيها ، و من تم المحافظة

على القرض الممنوح ، و حسن استخدام أموال الزبائن.(الحميد، النقود والبنوك الأساسيات، 2007، الصفحات

(146-145)

ثانيا : العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض :

من بعض العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض مايلي :

❖ **الظروف والأوضاع الاقتصادية:** معظم القروض المصرفية تتأثر بشكل مباشر بدورة النشاط

الاقتصادي في المجتمع ،مع الأخذ بعين الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ قبل دورة أي

نشاط اقتصادي ، حيث تبدأ إجراءات تحضير القروض قبل الموسم اقتراضه ، كما تنتهي

الدورة بعد انتهاء الموسم بشهر أو شهرين.(الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، 2000، صفحة 104)

❖ **تحليل التكلفة و المخاطرة لعملية الائتمان :** يعتبر حجم الإقراض الممنوح من البنك دلالة

لقدرته البنك على توفير الموارد اللازمة ، و على البنك أن يوفر هذه الموارد إلى الحد الذي

تكون فيه تكلفة آخر دينار مودع تكون تتساوى مع عائد آخر دينار مقرض ، فالودائع

الجارية تكلف البنك مجموعة من النفقات ، فكلما زاد حجم الودائع قل نصيب الدينار من

التكلفة و العكس . أما بالنسبة للمخاطرة و الربح فهما يؤثران بشكل كبير على تشكيل

القروض و إعداد سياسة الإقراض ، و بالتالي قد تتركز بعض المصاريف على الأرباح أكثر من المصاريف الأخرى .

❖ **حاجات المنطقة التي يخدمها البنك (موقع البنك):** حيث يلعب موقع البنك أهمية كبيرة لنوعية و حجم الطلب على القروض الممنوحة ، كما أن الدولة تسمح للبنك العمل على أساس ما يؤديه من خدمات مصرفية للمنطقة التي يتواجد فيها البنك ، فهو مسؤول على طلبات الإقراض المماثلة للشروط ، و يساهم في تنمية المنطقة و تطوير و توسيع الأعمال القائمة فيها ، و يجب أن يضع سياسته الائتمانية التي تتناسب مع حاجات هذا النشاط .

❖ **رأس مال البنك :** زيادة البنك على تحمل الخسائر يعتمد على زيادة البنك لرأس المال و الاحتياطات .

❖ **حجم الودائع (نوعيتها و طبيعتها):** عند زيادة حم الودائع يزداد توظيفها في الإقراض و الاستثمار ، و كلما كانت الودائع المملوكة لعملاء مختلفون كلما زادت قدرة البنك على منح ائتمان طويل الأجل ، لذلك استقرار الودائع هي التي تؤثر على سياسة البنك في الإقراض السيولة المتاحة في الأجل القصير و الطويل : تعتبر هذه الأخيرة من الأمور ذات أولوية التي يسعى البنك لتوفيرها ، فإذا احتفظ البنك بأمواله إنه يقلل من حجم الإقراض .

❖ **أثر سياسة البنك المركزي و سياسة الإقراض :** يكون تأثير سياسة الإقراض للبنك بقرارات خارجية تفرضها السلطات العليا في البلاد مثل : التحكم النسبي في الاحتياطات و السيولة القانونية ، و تحديد سعر الفائدة و سعر الخصم ، إضافة إلى وضع حدود قصوى لأنواع مختلفة من القروض .

❖ **قدرة و خبرة موظفي البنك المسؤولين عن عملية الإقراض :** سياسة الإقراض تأخذ بعين الاعتبار ما يتوفر لدى البنك من قدرات و مهارات فكما كانت قدرة الموظفين على تحليل وضعية العملاء و منح القروض ، كلما استطاعوا اختيار عملاء أفضل و توصلوا إلى تقدير جيد لمركز الائتماني ، و تمكنوا من مراقبة الإقراض.(سعيد و أنور، 2005، الصفحات

1.1.4 خطوات منح القروض :

كخطوة أولية يجب على البنك الاتصال بعملائه لوضع إعلانات تتضمن أنواع القروض المتاحة ، و ذلك لزيادة تمسك العملاء بالبنك و إجراء عملاء جدد للتعامل معه ، و في حالة رغبتهم في الحصول على القروض على البنك القيام بخطوات التالية :

1.الفحص الأولي لطلب القرض : تبدأ العملية بطلب منح القرض الذي يقدمه الزبون أو العميل للبنك ، حيث يقوم المصرف بدراسة الطلب لتحديد مدى صلاحيته وفقا للسياسة الإقراضية من حيث الغرض منه و أجل الاستحقاق و أسلوب السداد و تؤكد هنا على أهمية تسديد الزبون كل فترة زمنية حتى لا يقع البنك في مشاكل تحصيل القرض . و يساعد في عملية فحص الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤول البنك من خلال شخصيته بوجه عام ، و هذه الأمور تساعد على اتخاذ قرار مبدئي ، إما بإكمال دراسة القرض أو برفضها مع ذكر السبب ، قد يستدعي الأمر إجراء مقابلة أو زيارة شخصية مع الزبون من قبل موظفي إدارة الإقراض.(الحنواوي، 2002، صفحة 213)

2.التحليل الائتماني للقرض المصرفي : و تساعد هذه العملية على معرفة القدرة الائتمانية لدى العميل من خلال جمع البيانات الشخصية المتعلقة به مثل القدرة على السداد و السمعة و غيرها من مصادر مختلفة و القيام بتحليلها .

3.التفاوض مع طالب القرض : بعد المرحلتين السابقتين يتم الاتفاق بين الزبون و البنك على شروط العقد و هي تحديد مبلغ القرض و كيفية صرفه و طريقة تسديده ، و الضمانات اللازمة للبنك ، و من هنا يجب أن تكون سياسة الإقراض مرنة و يتم الاتفاق أيضا على سعر الفائدة و مختلف العملات .

4.اتخاذ القرار : بعد تحليل البيانات المالية و الاقتصادية و البيئة لطالب القرض و المفاوضات فإن القرار يكون إما القبول بالشروط أو الرفض . عند القبول يبدأ جهاز الائتمان للوحدة المصرفية

بإعداد مذكرة عرض التسهيل الائتماني التي تتضمن البيانات اللازمة عن طالب القرض (لحالته الضريبية و قيمة و الغرض من القرض ، والضمانات و المصادر المقدمة و السداد) و بناءا عليها يتم الموافقة على منح القرض من سلطة الائتمان المتخصصة ، و من ثم يقوم الطرفان المقرض و المقترض بتوقيع العقد .

5. صرف القرض: لبدأ استخدام القرض يشترط توقيع كل من الزبون و المصرف على العقد و اتفاقية القرض و ذلك بعد مراجعة ما يتضمنه قرار منح القرض من ملاحظات و تقديمه للضمانات المطلوبة و استكمال التعهدات و الالتزامات ، يحق للمقرض البدء في استخدام القرض أي وضع قيمة القرض تحت تصرف الزبون المقترض.

6. متابعة القرض : يشترط متابعة القرض بعد التعاقد عليها ضمانا لسداد أصل القرض و فوائده في مواعيد استردادها ، و حتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة و العمل على تفاديها قبل الوقوع فيها ، و تجدر الإشارة إلى أن هذه المتابعة تمر بثلاث مراحل : متابعة قبل الصرف ، و متابعة أثناء الصرف ، و التي تشمل المتابعة المالية و البيئية و الاقتصادية ، من بين الوسائل المستخدمة لمتابعة إنشاء ملفات للقروض في وحدة الحفظ للمحاسب الالكتروني يتضمن قيمة القرض و تاريخ الاستحقاق له مع الفوائد و إنشاء ملف آخر يحتوي على المبالغ المحصلة من الزبون و تاريخها ، و يتم المطابقة بين الملفين للكشف عن حالات التأخير عن التسديد ، و تجنباً للخطأ يتم إبرام اتفاق مع العميل لمنح الحق للبنك في سحب قيمة الفوائد و الأقساط من الحساب الجاري للزبون .

7. تحصيل القرض "استرجاع القرض": من الإجراءات التي تهتم بها إدارة الإقراض تحصيل القرض وفقا لجداول السداد المتفق عليها في العقد الائتماني ، و لضمان متابعة عملية التحصيل فإنه من الضروري مراقبة ملفات القروض التي تم حفظها في المحاسب الآلي لكل زبون .

8.التقييم اللاحق : هذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ، و لمعرفة نقاط الضعف لتصحيحها أو التصدي لها في المستقبل.

9.بنك المعلومات : يجب المرور بهذا الإجراء المتمثل في إدخال كل المعلومات سابقة الذكر في بنك المعلومات أي وضعها في الحاسب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية.(الزويدي، 2002، صفحة 205)

1.2 النمو و التنمية :

1.2.1 النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و الفرق بينهما:

اختلفت الكتابات الاقتصادية حول موضوع النمو الاقتصادي و ذلك باختلاف المفكرين و الأوضاع التي مرت بها الشعوب فكان الاهتمام به لدى الدول الصناعية خلال الثورة الصناعية بأوروبا . لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي على أثرها انقسم العالم إلى الدول المتقدمة و المتخلفة أصبح الاهتمام أكثر بالتنمية ، عادة ما يتم الخلط بين مصطلح التنمية الاقتصادية Economic development، و مصطلح النمو الاقتصادي Economic growth نظرا لوجود ارتباط بين المصطلحين و منه نقوم بتوضيحهما عبر المفاهيم التالية :

أ- تعريف النمو الاقتصادي :

قام الاقتصادي "S.Kuznet" بتعريف النمو الاقتصادي على أنه ظاهرة كمية و هو زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة .(مكيد و عماد، 2013، صفحة 117)

-وأيضا النمو الاقتصادي يعرف بأنه نتيجة مركبو للتطور خلال فترة طويلة يتمثل في زيادة أحجام و كميات المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد، فالنمو بهذا التعريف هو الهدف النهائي لكل اقتصاد مهما كانت طبيعته .(الصعيدي، 1989، صفحة 4)

و يعرف أيضا على أنه الزيادة في الإنتاج مما ينتج تحسن في الاقتصاد ، حيث أن الاقتصاد عادة ما يتوجه إلى الزيادة في الإنتاج .(صاباتور و يوجين، 2001، صفحة 288)

و أيضا إن النمو الاقتصادي هو زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج و يقاس بزيادة الناتج المحلي الإجمالي النسبي أو المطلق أو بدخل الفرد الواحد خلال فترة زمنية محددة .

تعريف أوسع للنمو الاقتصادي " يعرف النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي من السلع و الخدمات التي يرغب فيها السكان . بما يحققه بزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ".(بكري، 1996، صفحة 63)

و من هذه التعريفات نستخلص ما يلي :

1-لا يعني النمو الاقتصادي زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقد ، بل هو أن يترتب على ذلك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني و عليه فإن :

➤ معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني - معدل النمو السكاني .

➤ متوسط الدخل الفردي = الدخل الوطني ÷ عدد السكان .

2- الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فقط بل تعني أن تكون زيادة حقيقية و لا بد من استبعاد معدل التضخم و منه فإن :

➤ معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد - معدل التضخم

3- و يجب أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد و ليست زيادة مؤقتة فقط (استبعاد ما يعرف بالنمو العابر ، الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية). (العجمية، إيمان، و علي، 2007، الصفحات 73-74)

ب-التعريف التنموية الاقتصادية :

-عرفت التنمية الاقتصادية على أنها سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي ، و هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة.(شعباني، 1997، صفحة 50)

-و تعرف أيضا " هي تقدم المجتمع عن طريق ابتكار أساليب إنتاجية جديدة أفضل ، و بالتالي زيادة الإنتاج و خلق تنظيمات و طاقات و مهارات بشرية أضل مما يؤدي إلى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع"(العجمية و محمد علي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها، 2001، صفحة 20)

- و يمكن تعريفها أيضا " بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، حيث يقتضي هذا الانتقال إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في الهيكل الاقتصادي ".

و بمعنى عام للتنمية : " هي عملية منظمة و مخططة مسبقا ، تشمل تغيرات في كل جوانب الحيات و بالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي و توزيعه توزيعا عادلا ، تضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل السياسية الاقتصادية و الثقافية من أجل توفير الحياة الإنسانية و المادية للمجتمع ككل ".(العجمية و عبد الرحمان، التنمية الاقتصادية مشكلاتها، 1999، صفحة 51)

الجدول رقم (01) يوضح الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
<p>يتمثل في زيادة الناتج المحلي الاجمالي.</p> <p>- يتم بدون اتخاذ اية قرارات من شأنها إحداث تغييرهيكلي للمجتمع.</p> <p>- يكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار ويدفعالمجتمع نحو التقدم.</p> <p>- تراكم كمي للسلع والخدمات فقط.</p> <p>- لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد</p>	<p>- تتمثل في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعه.</p> <p>- عملية مقصودة مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.</p> <p>- تكون ايرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الانسان كمقرر ومنتج.</p> <p>- تراكم كمي ونوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع.</p> <p>- تهتم بتوزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة</p>

1.2.2 محددات النمو الاقتصادي و طرق قياسه :

أ- محددات النمو الاقتصادي :

توجد عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ، فقد يرجع مصدره إلى زيادة الإنتاجية ، و قد يرجع إلى زيادة الصادرات و التطور المالي ، و منهم من يرجعه إلى الدور الايجابي للإنفاق ، و البعض الآخر يرجعه للاستثمار العام أو الخاص و دور القطاع الصناعي في تحفيز النمو الاقتصادي .ويوجد نوعين من محددات النمو الاقتصادي و هما محددات تقليدية و محددات حديثة و هما كالآتي :

1- محددات التقليدية للنمو الاقتصادي :

1-1 كمية و نوعية رأس المال البشري : و يمكن قياس معدلته بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن :

$$\text{معدل الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

فكلما كانت زيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من عدد السكان فبالتالي معدل الدخل الحقيقي للفرد يكون أكبر و من تحقق زيادة في معدل النمو الاقتصادي كما أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم اليد العاملة . و من العوامل الأساسية المحددة لإنتاج العمل هي :

- معدل ساعات العمل في الأسبوع
- كمية و نوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج .
- المهارة الفنية للعمال ، و نسبة التعليم و الصحة .
- العلاقات في العمل ، و درجة التنظيم و الإدارة . (اسماعيل و حربي، 2004، صفحة 278)

1-2 كمية و نوعية الموارد الطبيعية : في أي بلد يعتمد اقتصادها و إنتاجها على كمية و نوعية موارده الطبيعية (كدرجة خصوبة التربة و وفرة المعادن و المياه و غيرها)، ووفرة الموارد الطبيعية في المجتمع تمثل أحد محددات الرئيسية لنمو الاقتصادي ، كما أن هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا تم استغلالها استغلالاً جيداً، وبتالي يمكن أن يستكشف و يطور موارد تقوم برفع النمو الاقتصادي. (موسى، 2006، صفحة 278)

1-3 تراكم رأس المال : و يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار الذي يمثل التضحية بالاستهلاك الحاضر لرفع نسبة الاستثمار و منه رفع معدل النمو الاقتصادي و العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال ، هي التي تؤثر على الاستثمار بنوعيه المادي و البشري وهي : توقعات الأرباح و السياسة الحكومية تجاه الاستثمار. (موسى، 2006، صفحة 272)

1-4 التخصص و الإنتاج الواسع : و هو الذي أشار إليه آدم سميث في كتابته "ثورة الأمم" (1776) . فقد أوضح بأن التحسين في القوى الإنتاجية و مهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل و بالتالي زيادة الكمية المنتجة و هذا يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي ، و أكد أيضا بأن العمل يحدد حجم السوق فإذا كان حجم السوق صغير فإن تقسيم العمل سيكون أقل فإن حجم العمليات الإنتاجية يكون أقل و العكس . (محمد و عبد النعيم، صفحة 406)

1-5 معدل التقدم التقني : و يعرف أيضا بالتقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات و الابتكارات و استحداث طرق جديدة تكون أكثر كفاءة من القديمة للقيام بالعملية الإنتاجية ، لذلك يعتبر التقدم التكنولوجي من أهم محددات النمو فهو عمل على تحسين رأس المال العيني و البشري . (مختار، 2009، صفحة 50)

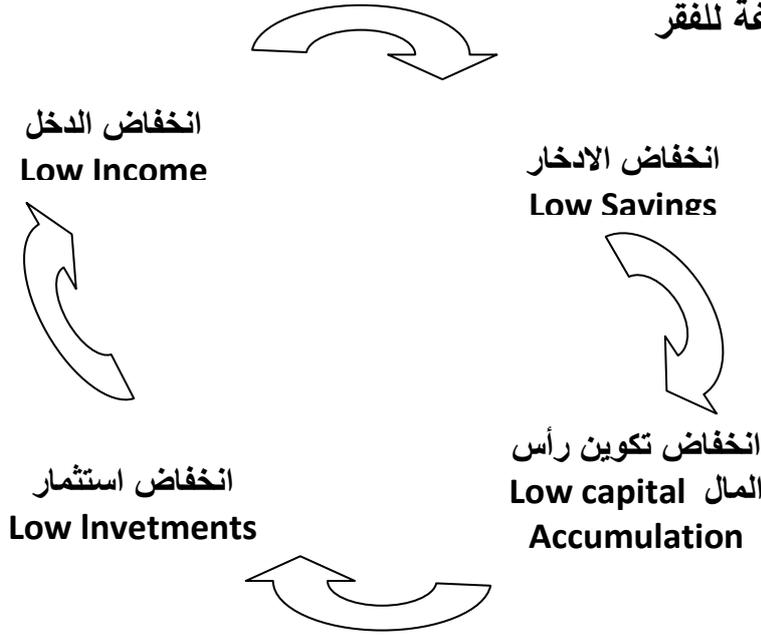
1-6 العوامل البيئية : النمو الاقتصادي يتطلب بيئة مشجعة له سواء سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا كما يتطلب وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو و نظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري ، و نظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة و استقرار سياسي ، و أغلب العوامل البيئية هي نوعية و ليست كمية ، و بالتالي فمن الصعب تحديد مدى تأثير العوامل في تحديد النمو الاقتصادي لذا معظم الاقتصاديون يفضلون الاعتماد على ثلاثة عوامل هي : التطور التكنولوجي و زيادة رأس المال و زيادة القوة العاملة ..

2-محددات الحديثة للنمو الاقتصادي : سنتطرق إلى أهم محددات النمو الاقتصادي الكيفية و الكمية التي نتجت عن النماذج و النظرات الاقتصادية و هي كالآتي :

أ- المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي :

1. الحلقة المفرغة للفقر (the vicious circle of poverty) :

الشكل (1-1) : الحلقة المفرغة للفقير



إن مستوى منخفض لمعدلات الادخار في البلد يعد من أهم الأسباب في نشأة الحلقة المفرغة للفقير أو التخلف في تلك البلد ، لأن تكوين رأس المال يعتبر من أهم العوامل التي تقوي النمو الاقتصادي فعند انخفاض تكوين رأس المال ستخفض الاستثمارات و تنخفض الكفاءة الإنتاجية و منه ينخفض مستوى الدخل الفردي الذي يؤدي إلى انخفاض الادخار . (النجفي، 2000، صفحة 303)

2. الاستقرار السياسي و الأمني : إن حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار و بالتالي عرقلة النمو الاقتصادي ، أي أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من استثمار رؤوس أموالهم و ذلك كلما كان البلد مستقر كلما كان رأس المال كبير و العكس (النجفي، 2000، صفحة 307)

3. سياسة البلدان النامية و البلدان المتطورة : تعتبر سياسات البلدان النامية غير مناسبة وتشكل مانع بوجه التنمية الاقتصادية لأن تلك البلدان تحاول في سياساتها تقليد التركيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعها تلك البلدان ، والمتطلبات التي تتطلبها عملية التنمية بهدف إحداث التغييرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتطورة ،

كما أن السياسات التي تتبناها البلدان المتطورة تقوم على أسباب وأهداف اقتصادية محلية دون أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير تلك السياسات على مسألة إعاقة التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ومن

أمثلة تلك السياسات (سياسة الحماية) حيث أن البلدان المتطورة لا ترغب بفتح أسواقها للمنتجات الصناعية القادمة من البلدان الأقل تطورا وسياسة (تشجيع هجرة الأدمغة واستنزافها) حيث أن البلدان المتطورة تشجع هجرة المتعلمين من أبناء البلدان النامية لاسيما حاملي الشهادات العليا (ماجستير ودكتوراه) في مختلف العلوم ،وبالتالي فإنها تعرقل على تكوين رأس المال البشري الضروري لمرافقة تكوين رأس المال المادي وهذا يشكل حاجزا كبيرا أمام تنمية اقتصاديات البلدان النامية.(النجفي، 2000، الصفحات 309-312)

ب.المحددات الكمية للنمو الاقتصادي: لا يمكن تحديد بالضبط المحددات الكمية للنمو الاقتصادي لكن من الممكن الإحاطة بأهميتها استنادا على دراسات سابقة و من أهم هذه المحددات ما يلي:

الرأسمال البشري: يمكن النظر إليه على أنه كل ما يزيد من الطاقة الإنتاجية للعنصر البشري كالمهارات المكتسبة من خلال التعليم والتكوين والخبرة، ويتمثل رأس المال البشري أيضا في رأس المال الفكري غير المادي ، والذي يتكون بالاستثمار في التعليم والبحوث بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل ، كما أن الاستثمار في رأس المال البشري يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد الذي حصل على التعليم وبالتالي زيادة دخله ورفع مستوى معيشته. و من الدراسات السابقة دراسة الاقتصادي الأمريكي (Robert. J.Barro) حول محددات النمو الاقتصادي ،أثبت أن هناك أثر كبير للرأس مال البشري على النمو الاقتصادي حيث أن زيادة سنة دراسة واحدة في التعلم الثانوي أو الجامعي تزيد معدل النمو ب 1.2%.(القرشي، 2007، صفحة 137)

2-الاستهلاك النهائي: هو مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المستخدمة لإشباع الحاجات المباشرة، كما يقيم الاستهلاك النهائي بسعر الحصول بما فيه من رسوم.

إن الاستهلاك النهائي مثل الاستهلاك الإنتاجي لا يتعلق إلا بالسلع والخدمات الإنتاجية، فالخدمات الغير إنتاجية (كالشركات وفروع الإنتاج لها استهلاك إنتاجي وليس استهلاك نهائي) لذلك تستبعد عند حسابه. ويمكن حساب الاستهلاك النهائي بالطريقة التالية:

الاستهلاك النهائي = الاستهلاك النهائي للعائلات (CFIM) " الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية (CFAP) " + الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية (CFIF)

للاستهلاك النهائي تأثير كبير على النمو الاقتصادي حيث أن ارتفاع الاستهلاك تعني ارتفاع الطلب الذي يشجع على فتح استثمارات جديدة وبالتالي ارتفاع الإنتاج الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي. (قدي و قادة، 1993، صفحة 66)

3- التراكم الخاص للأصول الثابتة (ABFF) : يعرف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري (ن.ح.إ.ج) التراكم الخام للأصول الثابتة للكون الاقتصادي أو الوطني على أنه الزيادة الحاصلة خلال فترة ما في ثروة هذا الكون من سلع وتجهيزات و خدمات، وتشمل السلع الجديدة والأشغال والإصلاحات لهذه السلع التي تسمح بزيادة مدة استخدامها وتجدر الإشارة إلى أن (ن.ح.إ.ج) يميز بين التراكم الخام للأصول الثابتة والتراكم الخام حيث أن هذين المفهومين يرتبطان بالعلاقة التالية:

التراكم الخام = التراكم الخام للأصول الثابتة + تغير المخزون (لأن تغير المخزون يعد من استثمارات خاصة). (قدي و قادة، 1993، صفحة 70)

4- التضخم: يعرف على أنه " ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار (CPI) في المجتمع كما يشير إلى زيادة مقدار النقود في الاقتصاد الوطني التي تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية" و يمكن حساب معدل التضخم (الشنهيج، 2013، صفحة 240)

كالتالي:

$$\text{معدل التضخم} = 100 \times \frac{\text{المستوى العام لأسعار السنة الحالية} - \text{المستوى العام لأسعار السنة الماضية}}{\text{المستوى العام لأسعار السنة الماضية}}$$

5- البطالة: : هي وجود مجموعة الأشخاص العاطلين عن العمل في مجتمع من المجتمعات بحيث يجب أن تتوفر فيالشخص العاطل عن العمل الشروط التالية:

- أن يكون قادر على العمل و لا يعمل .

- أن يكون راغب في العمل.

- أن يكون يبحث عن العمل .

و تحسب كالتالي :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد عاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

ينتج عنالبطالة آثار عديدة من بينها تضييع الكبير في الموارد البشرية الإنتاجية الغير المستغلة ونجد أيضا انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من نقص في القوة الشرائية ، و أيضا نقص في حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد، و كل هذه الآثار تعود سلبا عل النمو الاقتصادي .(العريسي و سليمان، 2006، صفحة 243)

6- الانفتاح التجاري :

هو درجة تطور و الانفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات أو الواردات فكلما كان حجم الصادرات والواردات كبير كلما كان الاقتصاد أكثر تطورا و العكس ، وهنا يتضح الارتباط الشديد للاقتصاد الوطني بالتجارة الخارجية ، وأثبتت دراسات بوجود علاقة قوية بين درجة التطور التجاري والنمو الاقتصادي.(عبدوس، 2013، صفحة 182)

و يحسب مؤشر الانفتاح التجاري

$$100 \times \frac{(\text{الواردات} + \text{الصادرات})}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} =$$

7- الاستثمار الأجنبي المباشر : إن التحليل الاقتصادي الكلي يربط بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر من جهات مختلفة، أهمها اعتبار هذا الأخير كجزء من الاستثمار الإجمالي الذي ينظر إليه على أنه أحد المكونات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي، وعليه فإن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي ومنه يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ويؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

وأثبتت دراسات السابقة وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من بينها (أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2014)، جميع الدراسات السابقة توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي ولذلك يتوجب تنويع الاستثمارات الأجنبية المحلية كونها تحفز النشاط الاقتصادي وتحسن رأس المال البشري وتزيد في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.(عادل، 2000، صفحة 218)

8- أسعار المحروقات : لقد ارتفعت أسعار المحروقات خلال التسعينيات مما أدى إلى زيادة الإيرادات البترولية الجزائرية وكانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة، ونظرا لاستحواذ البترول على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي فقد اتضح أن هذه السلعة لها دور كبير في تحسين معدل النمو الاقتصادي، و هذه الوضعية استدعت ضرورة إتباع برامج البحث عن الميزة النسبية له .(ميلود، 2013، صفحة 66)

9- الحكم الراشد (مكافحة الفساد):

لم يتمكن علماء الاقتصاد من إيجاد الأسباب المباشرة في تفسير البواقي الموجودة في النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي، فسرها البعض بعوامل اليد العاملة ورأس المال و الآخرونفسروها بعامل التطور التكنولوجي وغيرها من العوامل الأخرى.

ومن بين الفرضيات التي طرحها بعض الاقتصاديين أن هذه البواقي ترجع في الأساس إلى دور مؤسسات الحكم الراشد والحكومة وخاصة المؤسسات المعنية بتخصيص الموارد وصياغة السياسات المالية والاقتصادية وتنفيذها، ومن هنا اتضحت أهمية دور مؤسسات الحكم الراشد في تأمين بيئة قانونية وإدارية سليمة ، لتفعيل عمليات الادخار والاستثمار ومن ثم دعم النمو الاقتصادي. فالفساد يؤثر سلبا في استقرار البيئة الاستثمارية العامة ويؤدي لرفع تكلفة المشروع، ويحد من إمكانية نقل التكنولوجيا والمهارات ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية ويؤدي لهروب الأموال واستثمارها في الخارج لغياب التنافس الشريف. ومن هنا أدرك الاقتصاديون أهمية الفساد في إضعاف المؤسسات القائمة على تطوير السياسات الاقتصادية وكذلك مؤسسات التنظيم والرقابة، الأمر الذي يؤدي بالطبع لتدني معدلات النمو الاقتصادي.(حمود، 2002، صفحة 451)

ب-مقاييس النمو الاقتصادي:

1-2- الدخل الوطني الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي، الدخل الحقيقي :

يعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (PIB) الأكثر انتشارا في قياس النمو الاقتصادي ، ويعرف على أنه "القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد، والخاضعة للتبادل في السوق وفق التشريعات المعتمدة".

ويتم قياس معدل النمو الاقتصادي باستعمال الناتج المحلي الإجمالي (PIB) بموجب القانون التالي:

$$Tc_r^t = \frac{PIBr_t - PIBr_{t-1}}{PIBr_{t-1}}$$

حيث: أن

معدل النمو الحقيقي (Tc_r^t) هي

t هي : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة $(PIBr_t)$

$(t-1)$ هي : الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة $(PIBr_{t-1})$

عبارة عن الناتج $(PIBr_{real})$ كما أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (

مقسوما على المستوى $(PIB_{nominal})$ الإجمالي الاسمي

العام للأسعار (الرقم القياسي للأسعار (CPI) و يمكن الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي (المعبر عنه بالكميات) على النحو التالي :

$$PIB_n = \sum_{i=1}^n P_i Q_i = PQ \rightarrow Q = \frac{PIBr}{p}$$

إن قياس النمو الاقتصادي باستعمال الدخل الوطني الإجمالي لم يقبله بعض الاقتصاديون ذلك لأن زيادة الدخل أونقصانه قد لا تؤدي للوصول إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل الوطني لا تعني نمو اقتصادي عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر، و منه نقص الدخل الوطني لا يعني تخلف اقتصادي عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر. (معروف، 2005، صفحة 77)

2-2 متوسط الدخل الفردي : يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي الأكثر استخداما وصدقا لقياس معدل النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من

المشاكل والصعاب التي تواجه بعض الدول النامية لقياس الدخل الحقيقي للفرد بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد، هناك طريقتين لقياس معدل النمو على المستوى الفردي وهما :

أ- **معدل النمو البسيط**: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى، حيث يمكن الحصول عليه كالتالي:

$$CM_s = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100$$

حيث CM معدل النمو البسيط.

Y_t : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t (الحالية).

Y_{t-1} : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t-1 (السابقة).

ب- **معدل النمو المركب** : يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً وتوجد طريقتين لحسابها، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار.

يحسب معدل النمو المركب باستعمال طريقة النقطتين كالتالي:

$$Y_n = (1 + CMc)^N$$

$$CMc = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

حيث :

CMc : معدل النمو المركب.

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y_0 : الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_N : الدخل الحقيقي لآخر فترة (N).

يحسب معدل النمو المركب باستعمال طريقة الانحدار كالتالي:

$$\ln Y_t = A + CM_{ct} \rightarrow CM_{ct} = \ln Y_t - A$$

حيث :

$\ln Y_t$: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

A: ثابت.

CM_{ct} : المعدل النمو المركب في السنة (t).

t: الزمن. (عطية و رمضان، 2005، صفحة 279)

2.3. نظريات و نماذج النمو :

ظهرت نظريات ونماذج النمو الاقتصادي المختلفة نتيجة للتطور الذي يشهده النمو الاقتصادي بجميع جوانبه مع مرور الزمن، كما أن النظر إلى مستقبل اقتصادي أحسن هو الذي ساعد في تطور نظريات النمو الاقتصادي.

1- النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي:

كانت مشكلة النمو الاقتصادي في القدم محط اهتمام المفكرين واتضح هذا الاهتمام في تعدد نظرياته من مدرسة لأخرى، فلكل مدرسة تطوراتها وأفكارها، و منه سناحول التطرق للنظريات التقليدية التي عالجت النمو الاقتصادي حسب تطورها الزمني ، والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية و النظرية الكينزية وبعدها النظرية النيوكلاسيكية.

- أولاً : النمو الاقتصادي لدى الكلاسيكيين:

يعتبر رواد المدرسة الكلاسيكية من الأوائل الذين اهتموا بهذا الموضوع، حيث اعتمد التفكير الكلاسيكي على عدة فرضيات أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل والكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي، وبالرغم من الاتفاق حول عدة مبادئ إلا أن اختلاف وجهات نظر كل مفكر خلق بعض الاختلافات بينهم سنقوم بعرض بعض أبرز أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية :

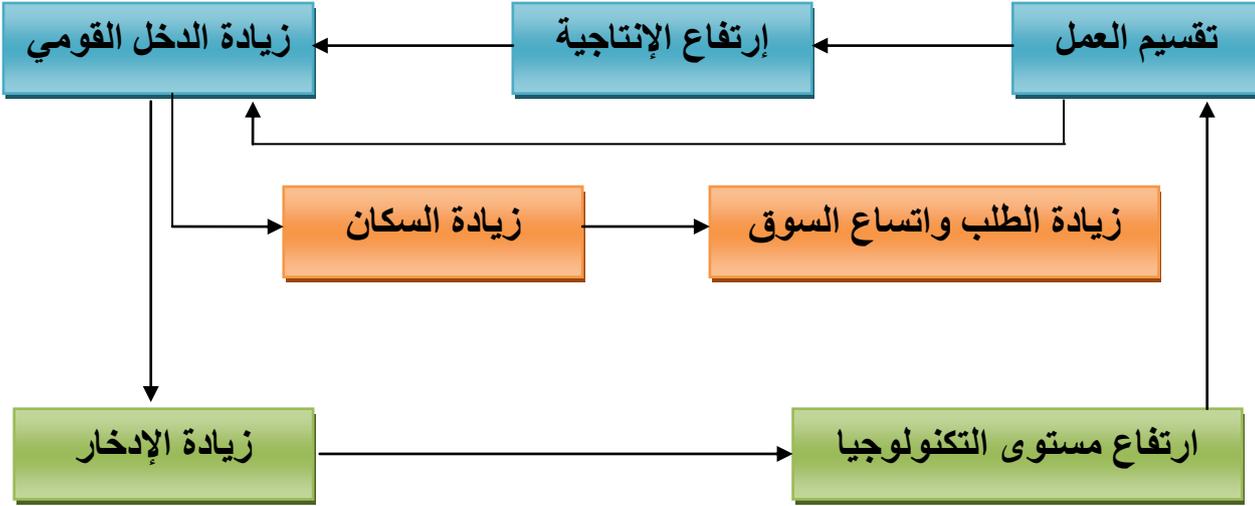
(David Ricardo, Adam Smith, Karl Marx, Robert Malthus)

1- النمو الاقتصادي عند Adam Smith

حيث أكد في كتابه (البحث في أسباب ثروة الأمم 1776) أن الزيادة في الثروة أو النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق تقسيم العمل، حيث يسمح ذلك بزيادة إنتاجية العمال. وهذا يولد وفرة خارجية وتحسنا في التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، والتي ينجم عنها تخفيض في التكاليف الإنتاجية وزيادة الطاقة الإنتاجية، وبالتالي زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها لتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، كما أكد أيضا أن تقسيم العمل مرتبط بمدى اتساع حجم السوق، ففي ظل أسلوب الإنتاج الكبير لا بد من تحرير التجارة الدولية لتصريف الإنتاج في السوق العالمي.

يعتبر آدم سميث أن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، حيث أنه نتيجة لتقسيم العمل تزداد الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج، خاصة عند توافر القدر كافي من الطلب والحجم المناسب لرأس المال، وزيادة في الإنتاج يزيد من الدخل ويرفع من المعدلات السكانية للنمو مما يزيد من الطلب الإجمالي في السوق الذي يزيد اتساعه، وبالتالي يمكن تلخيص أفكار آدم سميث في الشكل التالي:

الشكل 1-2 أفكار آدم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد طالح تركي القرشي "مقدمة في اقتصاد التنمية" دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ص 101.

في نظره فان العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاث عناصر رئيسية (الأرض، العمل، رأس المال)، لذلك تكون دالة الإنتاج ، كما يلي :

$$Y=f(L , K ,N).....(1)$$

حيث أن :

Y هي : الإنتاج

L هي : العمل

K هي : رأس المال

N هي : الأرض

ويرى أيضا أن معدل النمو السنوي لنواتج الاقتصاد الوطني، هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج، ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل دالة الإنتاج بالنسبة للزمن (t) كما يلي:

$$\frac{dY}{dt} = \frac{df}{dL} \times \frac{dL}{dt} + \frac{df}{dK} \times \frac{dK}{dt} + \frac{df}{dN} \times \frac{dN}{dt} \dots\dots (2)$$

$\frac{dY}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي.

$\frac{df}{dL}$: الإنتاجية الحدية للعمل.

$\frac{df}{dK}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال.

$\frac{df}{dN}$: الإنتاجية الحدية للأرض. (سميت، 1776)

2. النمو الاقتصادي عند David Ricardo:

ارتبط اسم "دافيد ريكاردو" بالعديد من الآراء والأفكار منها الأجور والتجارة الخارجية، ركز على القطاع الزراعي، في رأيه "الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي"، نظرا للدور الذي تلعبه الزراعة في توفير الغذاء للسكان، كما أنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأس مالية سوف تصل إلى حالة الثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

يعتبر "دافيد ريكاردو" توزيع الدخل العامل الحاسم و المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي لذلك قام بتقسيم المجتمع لثلاثة فئات هي: الرأسماليون، العمال الزراعيون ، وأصحاب الأراضي، فالطبقة الرأسمالية تسعى لتحقيق أقصى الأرباح ومن ثم العمل على تكوين رأس المال والزيادة فيه، أما طبقة العمال الزراعيون فيحصلون على رواتبهم عن طريق الأجور التي يقدمها لهم الرأسماليون، يعطي "دافيد ريكاردو" أيضا أهمية للعوامل الغير اقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، مثل العوامل الثقافية، الفكرية، والاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل منشط للنمو

الاقتصادي من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار السلع وهذا يساعد على نجاح التخصص وتقسيم العمل. (الدين، 2006، صفحة 33)

3. النمو الاقتصادي عند Robert Malthus:

ركز روبرت على جانبين : نظريته الشهيرة في السكان وتأکید على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية. حيث يعتبر من بين الاقتصاديين الكلاسيكيين الوحيد الذي رأى أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما أكد البعض على العرض وفقا لما جاء به قانون (ساي Say) الذي يقول أن العرض يخلق الطلب، و في نظر روبرت يجب على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أراد الحفاظ على مستوى الربحية، كما ركز على ادخار ملاك الأراضي والاستثمار المخطط للرأس ماليين، فعدم التوازن بين المدخرات والاستثمار يمكن أن يقلل الطلب على السلع فيخفض العرض، ويتراجع الربح و ما يوافق على تراجع في النمو.

أما بالنسبة لنظريته حول السكان فهو يقول بأن السكان يزدادون بمتتالية هندسية والإنتاج يزداد بمتتالية حسابية، وهذا يعني أن معدل زيادة السكان يتجاوز معدل زيادة الإنتاج ، مما ينتج عنه مجاعات وآفات اقتصادية وتناقص العوائد الزراعية .

ويرى أيضا أن التنمية لا تخضع لعوامل اقتصادية فقط بل تخضع لعوامل أخرى كالأخلاق والدين و السياسة كما يرى أن النواحي الأخلاقية تلعب دورا مهما في التنمية، فتمسك المواطنين بالدين يدفعهم للعمل الجيد.

قسم الاقتصاد إلى قطاعين زراعي وصناعي حيث يرى أن النمو الاقتصادي ينتج عن القطاع الصناعي الذي يتميز بالتزايد في الغلة نتيجة سهولة استخدام التقدم التقني، في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي ونقص إمكانيات إدخال التقدم التقني فيها . رغم أن تحليلاته وأفكاره تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا .(ناصر، 2001، صفحة 60)

4. النمو الاقتصادي عند Karl Marx:

قام "كارل ماركس" في كتابه سنة (1867) بانتقاد النظام الرأسمالي وآلياته واستنتج أن القوى الاقتصادية الكامنة الرأس مالية كفيلة بالقضاء عليها ، وتقديم نظام أكثر تطوراً ، وبين بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وتبذير الثروات و انتشار الصراع الطبقي.

يمكن توضيح تحليل "كارل" لعملية التنمية الرأس مالية كالتالي:

هناك طبقتان لهذا النظام هما الرأسماليون والعمال، حيث يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد، أما العمال فيمتلكون قوة عملهم ، وبالتالي يهدف الرأسماليين إلى الزيادة في الأرباح ومن بين الطرق التي يستعملها الرأسماليين لتحقيق الربح إدخال التكنولوجيا لخفض مصاريف الإنتاج، لكن هذا النموذج يعاني من عدم القدرة على مواكبة التقدم التكنولوجي ، وهذا ما يؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي الماركسي، بذلك تظهر بطالة جديدة سماها "كارل بالبطالة التكنولوجية". (ماركس، 1867)

• الانتقادات الموجهة للكلاسيكيين :

- ✓ إهمال تدخل الدولة .
- ✓ تأثير التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي .
- ✓ الأرباح مصدر لزيادة الادخار .
- ✓ الاعتماد على قواعد و قوانين غير عادلة .
- ✓ تصورات خاطئة في الأجور و الأرباح . (مصطفى و سهير، 1999، صفحة 44)

ثانيا : النمو الاقتصادي عند الكينزيين :

تتميز بأنها نظرية عامة تبحث عن كيفية تحديد مستوى الدخل و الإنتاج و الاستخدام في الاقتصاد و بحثها يكون لجميع مستويات الاستخدام ، و مستوى الاستخدام التام الذي يعد حالة كلاسيكية خاصة فقط و أكد كينز بأن الاستثمار هو العامل الحاسم في تحديد حجم الإنتاج و الاستخدام فهو العامل الإستراتيجي في مواجهة أي نقص محتمل في الطلب الفعال في السوق وأكد على دور التوقعات في التأثير على حجم الاستخدام والإنتاج والدخل.

جاء كينز بعدة فرضيات أهمها:

- الاقتصاد يتوازن عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة منتقدا بذلك كل من النظرية الكلاسيكية وقانون ساي
- يجب على الدولة التدخل لإعادة التوازن الاقتصادي أو الحفاظ عليه.
- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا وإن حدث فسيكون في المدى البعيد وبتكلفة عالية.
- الطلب الفعال هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس.

الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة والادخار هو دالة للدخل، كما أن تغيرات الدخل تتحدد عن طريق الزيادة في الاستثمار وفق بما يسمى بالمضاعف الكينزي: التغير في الدخل المضاعف الزيادة في الاستثمار

$$\Delta Y = M \times (\Delta I)$$

لقد أدخل "كينز" في تحليله متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول التكنولوجي، ولكنها من جانب آخر تعاني من بعض الجمود والصيغ العامة ، ومنه فإن التحليل الكينزي اهتم بالاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي.(مجيد، 2007، الصفحات 100-101)

2- نموذج (هارود-دومار) للنمو الاقتصادي: يعتبران من الاقتصاديين الذين تبناوا الفكر الكينزي، محاولين معالجة النقائص التي أغفل عنها "كينز" خاصة فيما يخص النمو الاقتصادي.

يمثل هذا النموذج نقطة انطلاق في دراسة نمو طويل المدى، ويبرز دور الادخار والاستثمار في النمو، حيث أكدنا أيضا في نموذج أن الاستثمار هو المحدد الرئيسي لنمو الاقتصادي والاستثمار يتحدد بمعدل الادخار الأنسب، في حين أن الاستثمار يلعب دورا هاما في زيادة الطاقة الإنتاجية ومنه تراكم رأس المال كما أنه يمثل جزء من الطلب الكلي أي الطلب على الموارد الاقتصادية. (مصطفى و سهير، 1999، صفحة 129)

يمكن عرض أهم الفرضيات التي يستند إليها هذا نموذج كالآتي:

- يفترض أن الاقتصاد مغلق ولا توجد تجارة خارجية مع غياب تدخل الحكومي (انعدام الإنفاق الحكومي والضرائب).

- ثبات الميل الحدي للاادخار وتساويه مع الميل المتوسط للاادخار.

من المفترض تحقيق كفاءة إنتاجية كاملة للاستثمار ، مع تحقيق عمالة كاملة عند مستوى توازن الدخل، و هناك نمط واحد لإنتاج السلعة، ولا يوجد استهلاك للسلع الرأس مالية. يمكن صياغة نموذج "هارود-دوما" كما يلي:

يمثل الإيدار نسبة معينة من الدخل الوطني ومنه (1) $S = s + Y$:

حيث: S :الادخار الإجمالي، S :الميل المتوسط للاادخار (نسبة الادخار)، Y:الدخل الوطني

الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال ومنه (2) $I = \Delta K$

يفترض النموذج $k = K/Y$ هو (k) أن معامل رأس المال فإنه :

يمكن كتابته $K = k \times Y$ وعليه (3) $\Delta K = k \times \Delta Y$

الادخار لا بد أن يتعامل مع الاستثمار ومنه (4)..... (I=S) :

من المعادلات 1 و2 و3 و4 نجد: (5)..... $k \times \Delta Y = s \times Y$

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على $K \times Y$ نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{k \times \Delta Y}{k \times Y} = \frac{s \times Y}{k \times Y}$$

بالاختزال نجد : $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}$ وبوضع $g = \frac{\Delta Y}{Y}$ وهو يمثل معدل النمو الناتج الوطني

$$g = \frac{s}{k} \dots \dots \dots (6)$$

تشير المعادلة (1) إلى أن معدل النمو الاقتصادي (g) يرتبط طرديا بمعدل الادخار (s) الميل المتوسط للإدخار) وعكسيا بمعامل رأس المال k (.) وعليه يوضح نموذج "هارود-دومار" بوضوح أنه يمكن زيادة معدل النمو الاقتصادي بطريقتين:

✓ إما بتخفيض معامل رأس المال $k = k/y$

✓ وإما بزيادة نسبة الإدخار s وبالتالي زيادة الاستثمار .

معامل رأس المال يساوي الاستثمار المحلي (I_d) والاستثمار الاجنبي (I_f)

ومن هنا يمكن القول أن النمو الاقتصادي ينخفض عند انخفاض الادخار المحلي أو رأس المال، وبالنظر لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار والادخار المحلي ، أهمها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام التحفيزات المختلفة . (مزاري، 2007، صفحة 81)

يتميز هذا النموذج بثلاثة أنواع لمعدلات النمو الاقتصادي وهي:

معدل النمو الفعلي (g): (يتمثل في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني الإجمالي

ويمكن التعبير عنه كالآتي:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث g: المعدل الفعلي للنمو.

Y: الدخل الوطني.

ΔY : التغير في الدخل الوطني.

ب- معدل النمو الطبيعي (g_w): عرفه "هارود" بأنه أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية (التقنية) وحجم السكان والتاكن الرأسمالي وهذا بافتراض عمالة كاملة يمكن التعبير عنه كالآتي:

$$g_w \times C_r = s$$

حيث أن g_w : معدل النمو الطبيعي خلال الفترة الزمنية المحددة.

C_r : هو معامل رأس المال الذي يمكن أن يحقق النمو الاقتصادي.

s: الميل المتوسط للإدخار ($\frac{s}{y}$)

ج- معدل النمو المضمون: (g_w) هو معدل النمو المرغوب فيه، وهو معدل نمو السنوات السابقة الذي م ضمان تحقيقه في السنوات اللاحقة مع ثبات الميل الحدي للإدخار بنفس النسبة 1.

يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$g_w = S/v = n$$

حيث: g_w : معدل النمو المرغوب (المضمون).

S: معدل الإدخار المحلي الاجمالي.

v: نسبة رأس المال.

n:نسبة النمو الطبيعي للقوة العاملة.(نصر، 2004، صفحة 6)

2- النمو الاقتصادي في الفكر الحديث :

أولاً: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي (نظرية النمو الداخلي):

تهدف هذه النظريات إلى توضيح فكرة أن العامل التكنولوجي هو عامل داخلي يساهم في عملية النمو الاقتصادي، كما ترى هذه النظريات أن هناك عدة مصادر للنمو وأنها تتشابه مع تلك النظرية النيوكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات ، بالنسبة لعنصر العمل تركز هذه النظرية على قدرة اليد العاملة في زيادة الإنتاج ، وبالتالي الاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتكوين يؤدي إلى التغلب على مشكلة نقص الغلة .

كما ركزت نظرية النمو الداخلي على العلاقة الايجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي الطويل الأجل والتنمية ، و مما سبق يمكننا توضيح بعض الاختلافات الموجودة في نظرية النمو الداخلي مقارنة مع النظريات التي سبقتها وعلوجه الخصوص النظرية النيوكلاسيكية:

- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.

- أهمية التكنولوجيا في هذه النماذج، فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو الطويل الأجل.(مشيل، 2006، صفحة 115)

ثانياً : نماذج النمو الداخلي: (Endogenous Growth Model)

تعتمد على عوامل خارجية تتمثل في تراكم المعارف وأهمية البحث و التطوير حسب P.Romer و أيضا رأس المال البشري حسب lucas. كما ركزت بعض النماذج الأخرى على الانفتاح الاقتصادي و دوره في النمو الاقتصادي، ولا تزال نظريات النمو الداخلي في تطور. لذلك سنتطرق لبعض نماذج النمو الداخلي :

1. نموذج "بول رومر "

أ/ - الأول 1986 (تراكم رأس المال المادي أو المعرفة):

اعتبر بول رومر في نموذجه الأول في النمو الاقتصادي أن رأس المال المادي هو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي الداخلي ، و يقصد برأس المال المادي بأنه مخزون المعرفة التي تنتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج، وبالتالي تسمح هذه المعرفة بان يتم الإنتاج في صورة أكثر فعالية .

ولذلك فقد جاء " بول " فرضيان أساسيتان هما:

➤ التعلم بالتمرن : أي أن المعارف و الأرباح تأتي من خلال الاستثمار في الرأس المال البشري، بحيث أن الزيادة في رأس المال البشري تحدث فعالية في الإنتاج.

➤ المعرفة المكتسبة تنتشر أنيا في الاقتصاد: أي أن المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية، تسمح لها بالاندماج في سوق المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الأخرى. (وفى، 2000، صفحة 35)

ب/ - الثاني 1990 (تراكم رأس المال التكنولوجي، تنوع المنتج):

يرتكز النمو من خلال هذا النموذج على الابتكارات التي تؤدي إلى تقديم أنواع جديدة من المدخلات، حيث يكون نمو الإنتاج مدعوما من جهة بتخصص عنصر العمل، ومن جهة أخرى بالآثار الغير مباشرة للأبحاث والابتكارات.

يشير أيضا هذا النموذج إلى أن التكنولوجيا ، تؤدي إلى نمو الإنتاج من خلال خلق منتجات جديدة أو اكتشاف مواد خامة أو حسن استخدامها، أو تنظيم الإنتاج بطرق أكثر كفاءة.

يحتوي نموذج "بول رومر" على ثلاث قطاعات: قطاع البحث، قطاع إنتاج السلع الوسيطة، قطاع إنتاج السلع النهائية، كما يوجد أربعة عوامل إنتاج هي: رأس المال المادي، العمل، رأس المال البشري (ثابت لا يتغير لأنه يتمثل في الأشخاص الطبيعيين)، رأس المال التكنولوجي. (وفى، 2000، صفحة 44)

2. نموذج روبرت لوكاس "Robert Lucas" (تراكم رأس المال البشري 1988):

انطلق "روبرت لوكاس" لإعداد نموذجه من الفرضيات التالية:

الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط، الأول لإنتاج السلع و الثاني لتكوين رأس المال البشري.

عدد الأعران N و كلها أحادية، بمعنى لا يوجد تباين في المردود الفردي المبذول، أي ان جميع أفراد المجتمع متماثل في المستوى التعليمي. (لوكاس، 1970)

3.1 العلاقة بين القروض المصرفية و النمو الاقتصادي:

أكدت العديد من الدراسات أن التطور في الوسائط المالية عن طريق تعبئة المدخرات و إدارة المخاطر و تسهيل المعاملات المالية و تقييم المشاريع و غيرها يمكن أن يسرع معدل تراكم رأس المال و بالتالي يعزز النمو الاقتصادي.

في سنة (1934) توصل Shumpeter إلى أن الوسطاء الماليين يعززون النمو الاقتصادي من خلال جمع و توجيه الأموال نحو المشاريع الابتكارية و قال : تتمثل الوظيفة الأساسية للائتمان في تمكين أصحاب المشاريع من شراء المنتوجات التي يحتاجونها لممارسة وظائفهم من خلال الطلب على المنتجين و بالتالي اجبار النظام الاقتصادي لفتح قنوات جديدة. (مرجع)، و يمكن تفسير الطريقة التي يؤثر بها الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي كالتالي: عندما يزيد الائتمان يمكن المستهلكين من الاقتراض و بالتالي زيادة في الاستثمار، و يؤدي ارتفاع الاستهلاك و الاستثمارات الى خلق فرص عمل و يؤدي ذلك الى ارتفاع كل من الدخل و الأرباح. و بالتالي

من أجل زيادة النمو الاقتصادي يجب وضع سياسات اقتصادية تتصف بالمرونة كتفعيل عملية خصخصة القطاع المصرفي و تحفيز زيادة استهلاك السلع التي ينتجها الاقتصاد كما يمكن للتنمية المالية أن ترفع النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الادخار و تحسين كفاءة تخصيص الأموال المتاحة للإقراض لتعزيز تراكم رأس المال.

-لقد ركز الباحثين الاقتصاديين في موضوع الوساطة المالية و المصرفية ، وذلك لتزايد اهتمام الأدبيات الاقتصادية بطبيعة العلاقة التي تربط التطورات في الأنظمة المالية بالنمو الاقتصادي والكيفية التي يمكن أن تؤثر بها المؤسسات المصرفية في النشاط الاقتصادي، وعلى الرغم من الدراسات النظرية و التطبيقية العديدة في هذا المجال إلا أن طبيعة و اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي لا يزال موضع نقاش و جدل فكر متواصل كما يوضحه (المحي، 2017، الصفحات 28-29)

الشكل رقم (03) : الجدول النظري حول طبيعة العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي



المصدر : مجاهد كنزة ،غربي ناصر صلاح الدين ("0211تأثير تطور القطاع المالي على النمو: دراسة حالة دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا Arab Economic and Business Journal"، المجلد 11 لعدد 11، ص74.

1.3.1- نظرية "العرض - القائد" (Supply Leading hypothesis):

يعتقد أصحاب هذه النظرية أن الأنشطة المصرفية أداة مهمة لزيادة الإنتاج في البلد و هم يرون أن البلدان ذات النظام المصرفي المتطور تميل الى النمو بشكل أسرع ، و من بين أهم الاقتصاديين الذين أشاروا للمشاركة الفعالة و الايجابية للتطور المالي في النمو الاقتصادي نجد (1873) Walter Bagelot ، الذي قال أن القطاع المالي لعب دورا مهما في انجلترا خلال القرن 18 من خلال تسهيل حركة رؤوس الأموال من خلال تعبئة المدخرات لتمويل سلسلة متنوعة من الفرص الاستثمارية طويلة المدى.

-و أيضا الاقتصادي (1911) Schumpeter قال بأن البنوك التي تعمل جيدا ساهمت بنشر التقدم التكنولوجي كذلك إلى رفع الإنتاجية.

-و يرى (1993) Pagano أن القطاع المالي يلعب دورا مهما في التأثير على النمو الاقتصادي ، من خلال خفض تكاليف المعاملات التي قد تعيق توجيه المدخرات إلى الاستثمار و يأتي هذا التأثير عن طريق ثلاث قنوات رئيسية هي الادخار، حجم و كفاءة الاستثمار، كفاءة الوساطة المالية. (king & LEVINE, 1993, pp. 717-737)

1.3.2- نظرية الطلب التابع (Demand Following Hypothesis):

جاء في نقض لفرضية "العرض القائد" فانه في ظل فرضية "الطلب التابع" فان النمو الاقتصادي هو عامل مهم في التنمية المالية ، و حسب المدافعين عن هذه النظرية فانه مع نمو القطاع الحقيقي فان الطلب المتزايد على الخدمات المالية سيحفز القطاع المالي (1955) Gurley and Shaw ، و قال (1952) Robinson أن المؤسسة هي التي تقود التمويل ، ووفقا له فان النمو الاقتصادي يخلق الطلب من الخدمات المالية والنظام المالي و يستجيب تلقائيا إلى هذه الطلبات وبالتالي فحسب هذا الرأي توفير التمويل لا يؤدي إلى النمو، وإنما التمويل يستجيب تلقائيا لطلبات القطاع الحقيقي مما يعني أن التطور المالي ليس هو المسبب للنمو الاقتصادي كذلك أكد (1955)

Kuznet على أن الأسواق المالية لا تبدأ في النمو إلا عندما يقترب الاقتصاد من المراحل المتوسطة في عملية النمو، وتتطور هذه الأسواق عندما يصبح الاقتصاد ناضج أي في المراحل المتقدمة من النمو. (kul.B, LUIINTEL, & MOSAHID, 1999, p. 382)

1.3.3 - السببية ثنائية الاتجاه (Bi-directional Causality) :

يقول أصحاب هذا الرأي أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين التطور المالي و النمو الاقتصادي، فالنمو يجعل تطور نظام الوساطة المالية مربحا كما أن تأسيس نظام مالي جيد يسمح بنمو اقتصادي متطور، و في الواقع إن كل من القطاع المالي و الحقيقي يتفاعلان أثناء مراحل التطور هذا ما أشارت إليه نظريات النمو الداخلي التي سبق عرضها، بعبارة أخرى لا توجد هناك مرحلة معينة يوجد فيها علاقة من اتجاه واحد بين التطور المصرفي و النمو الاقتصادي، لذا فإن الكثير من الاقتصاديين يفضلون وصف العلاقة على أنها علاقة سببية ذات اتجاهين. وفقا لـ Patrick(1966) صاحب فرضية the stage of development Hypothesis فإن اتجاه السببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي يختلف وفقا لمرحلة التنمية التي تمر بها البلد المعين ، فإن النمو الاقتصادي هو الذي يحث على التطور في النظام المالي، و هذا ينعكس ايجابيا على كفاءة تخصيص رأس المال و يزيد في الإنتاج ، و بالتالي فإن النمو الاقتصادي يحفز التطور المالي، و بالنتيجة فإن توسع النظام المالي يحفز الطلب على الخدمات المالية ، إن النظام المالي هو الذي يحفز النمو عندما تكون الخدمات المالية متوفرة بشكل كبير في الاقتصاد.

فقد أجرى Demitriades and Hussein (1996) دراسة على 16 بلد من البلدان الأقل نموا خلال الفترة (1960-1990) و توصل الباحثان الى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات التنمية المالية و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 13 بلدا، كما وجد الباحثان علاقة سببية ثنائية الاتجاه في ستة بلدان و علاقة سببية عكسية في ستة بلدان أخرى لذلك يفترض الباحثان أنه إذا كانت التنمية المالية تسبب النمو الاقتصادي فمن المهم أن يعمل النظام المالي بشكل جيد أما إذا كانت العكس فمن المفترض أنه عندما ينمو الاقتصاد الحقيقي سيكون هناك

المزيد من المدخرات في النظام المالي مما سمح في الزيادة من القروض الجديدة .(كنزة، 2016،
صفحة 109)

II. الأدبيات الدراسات النظرية

الدراسات الأجنبية:

(1) في سنة (2010) قدم الباحث (Adamopoulos Antonios) مقال بعنوان "التنمية المالية و النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين 15 دولة عضو في الاتحاد الأوربي " باستعمال نظام المعادلات الآنية خلال الفترة (1965-2007)، قام الباحث بتقدير ثلاث معادلات بالنسبة لكل دولة كالتالي :

-دالة النمو الاقتصادي: تدرس أثر القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BC) و المؤشر العام لسوق الأوراق المالية (SM) و مؤشر الإنتاج الصناعي (IND) على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) .

$$GDP_t = a_0 + a_1BC_{t-t} + a_2SM_{t-i} + a_3IND_{t-i} + u_{1t} \dots \dots (1)$$

- دالة القروض المصرفية: تدرس أثر مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) و الناتج المحلي الإجمالي (GDP) و القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BC) على القروض المصرفية.

$$BC_t = b_0 + b_1CPI_{t-1} + b_2GDP_{t-i} + b_3BC_{t-i} + u_{2t} \dots \dots (2)$$

-دالة الأسواق المالية: تدرس أثر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) و القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BC) و المؤشر العام لسوق الأوراق المالية (SM) و معدل الفائدة (R) على تنمية الأسواق المالية.

$$SM_t = c_0 + c_1 GDP_{t-i} + c_2 R_{t-1} + c_3 BC_{t-i} + c_4 SM_{t-i} + u_{3t} \dots (3)$$

- حيث c_0, b_0, a_0 الحدود الثابتة .

- و u_{3t}, u_{2t}, u_{1t} حدود الخطأ .

- و $a_1, a_2, a_3, b_1, b_2, b_3, c_1, c_2, c_3, c_4$ معاملات المتغيرات المستقلة .

- t : الزمن

- i : عدد التأخيرات

- $t-i$: التأخيرات الزمنية

و توصل إلى أن لتنمية سوق الأوراق المالية و سوق الائتمان بالتزامن مع تطوير الإنتاج الصناعي تأثير ايجابي مباشر على النمو الاقتصادي في النمسا، ايرلندا، بلجيكا و لوكسمبورغ في حين أن تنمية السوق المصرفية له أثر ايجابي أكبر من تنمية سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي في السويد و المملكة المتحدة، كما أن لتنمية سوق الأوراق المالية أثر ايجابي أكبر من

تنمية السوق المصرفية على النمو الاقتصادي في الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا اليونان هولندا ايطاليا، البرتغال و اسبانيا .

(2) في سنة (2010) قدم الباحثان (Vazakidis Athanasios) و (Adamopoulos Antonios) مقال بعنوان " أثر سوق الأوراق المالية وسوق الائتمان على النمو الاقتصادي لإيطاليا " باستعمال منهجية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) بهدف دراسة العلاقة السببية بين سوق الأوراق المالية و سوق الائتمان و النمو الاقتصادي خلال الفترة (1965-2007) ، قام الباحثان باستعمال الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع و المؤشر العام لسوق الأوراق المالية (SM) و القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص (BC)

كمتغيرين مستقلين مفسرين للنمو الاقتصادي. قام الباحث بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) التالي:

$$\Delta \text{GDP} = \beta_0 + \sum_i^n \beta_1 \Delta \text{GDP}_{t-1} + \sum_i^n \beta_2 \Delta \text{BC}_{t-i} + \sum_i^n \beta_3 \Delta \text{SM}_{t-i} + \lambda \text{EC}_{t-1} \varepsilon_t$$

حيث: $0 < \lambda < 1$: يمثل معامل حد تصحيح الخطأ في المدى القصير.

و EC_{t-1} : حد تصحيح بفترة واحدة.

Δ : الفروق الأولى .

ε_t : حد الخطأ الأبيض.

توصلاً إلى أن للمتغيرين (SM) و (BC) لديهما أثر إيجابي على (GDP) في المدى الطويل و بالتالي فإن لسوق الأوراق المالية و لسوق الائتمان أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في إيطاليا، كما أشارت اختبارات Granger السببية لوجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من النمو الاقتصادي إلى تنمية سوق الأوراق المالية.

(3) في سنة (2012) قدمت (Maureen Were) و آخرون مقال بعنوان "تقييم أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على الأداء الاقتصادي لمختلف قطاعات كينيا" باستعمال دالة Cob Douglas على بيانات مقطعية عبر الزمن خلال الفترة (1998-2010)، أجرى الباحثون الدراسة على قطاع الزراعة، الصناعة، البناء، النقل و المواصلات، الفنادق، المطاعم،

تجارة الجملة و التجزئة و استعملت المتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) كمتغير تابع و المتغيرات: القيمة الحقيقية للائتمان (CRDT)، العمل (L_{it}) آثار القطاعات الأخرى

الغير ملاحظة (S_i)، سعر الفائدة الحقيقي (R_t) كمتغيرات مستقلة، قامت الباحثة بتقدير ثلاثة معادلات الأولى بها متغير مستقل واحد هو القيمة الحقيقية للائتمان (CRDT)، الثانية بها متغيرين مستقلين هما القيمة الحقيقية للائتمان (CRDT) و العمل (L_{it}) و الأخيرة تحتوي على كل المتغيرات المستقلة، و كانت على الشكل الآتي :

$$\ln Q_{it} = \phi_0 + \phi_1 \ln L_{it} + \phi_2 \ln CRDT + \phi_3 R_t + S_i + \varepsilon_{it}$$

حيث : Q_{it} : الناتج الحقيقي يقاس كقيمة مضافة الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي للقطاع أو الصناعة م في السنة t .

ε_{it} حد الخطأ.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ايجابي للائتمان على الناتج المحلي الإجمالي ،مما يتفق مع النظرية، لذلك يجب زيادة فرص الحصول على الائتمان لتحسين الأداء الاقتصادي كما أن نموذج الآثار الفردية الثابتة يظهر أن هناك بعض العوامل الأخرى .

الدراسات العربية :

(1) في سنة (2015) قدم د. زياد محمد زريقات و آخرون مقال بعنوان "تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن (1980-2009) هدفت الدراسة الى تحليل أثر العلاقة بين تطوير النظام المالي و معدل النمو الاقتصادي في المملكة

الأردنية ، باستخدام التكامل المشترك، و نموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل و الأجل القصير. استخدموا في هذه الدراسة معدل النمو في الدخل الحقيقي للفرد (RGDP) كمتغير تابع و استخدم عرض النقد بمفهومه الواسع

(M2/GDP) الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (CPS/GDP)، و الودائع المصرفية (TBD/GDP) كمتغيرات مستقلة. قام الباحثون باستخدام المعادلة التالية:

$$\ln RGDP = a_0 + a_1 \ln M2/GDP + a_2 \ln CPS/GDP + a_3 \ln TBD/GDP + \varepsilon$$

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تطوير النظام المالي و النمو الاقتصادي في المملكة، و عليه فمن المتوقع أن يلعب التحرر الاقتصادي، و زيادة الاستثمارات الأجنبية، و المزيد من التطورات المالية في المملكة دورا مهما في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي ، وتوصلت الدراسة باستمرار الحكومة في إتباع سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي، و تسهيل دخول رؤوس الأموال، و أن تتخذ الإجراءات الاقتصادية التي تكفل السيطرة على معدلات التضخم.

(2) في سنة (2016) قدمت د. ليندا إسماعيل و رؤى شاكر مقال بعنوان "دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في سورية ما بين (1980-2010)، تم استعمال اختبار جوهانسون للتكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ (ECM) و اختبار غرانجر للسببية. استخدمت الباحثتان النموذج الآتي:

$$GDPPC = f(PC, M2, GOV, INV, OP)$$

حيث أن: GDPPC يعبر عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و هو متغير يمثل النمو الاقتصادي، PC، M2 يعبران و عن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص و عرض النقود بالمعنى الواسع على الترتيب، و يستخدمان لقياس التطور المالي، و تم استخدام ثلاث متغيرات ضابطة ضمن النموذج GOV الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، INV الاستثمار، OP الانفتاح التجاري. و تم التعبير على العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بالمعادلة التالية:

$$\text{GDPPC} = -0.453682\text{M2} - 0.055555 \text{ PC} - 0.110884 \text{ GOV} + 0.386224 \text{ OP} + 0.217879 \ln V + 7.126368$$

أظهرت نتائج اختبار جوهانسون وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في سورية خلال فترة الدراسة. بالمقابل أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن العلاقة القصيرة الأجل بين التطور المالي مقاسا بالمعروض النقدي و بين النمو الاقتصادي سالبة، في حين أنها موجبة عند استخدام الائتمان الخاص، لكنها غير معنوية في كلتا الحالتين. أما بالنسبة لاختبار جرانجر أوضحت النتائج عدم وجود سببية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في سورية خلال هذه فترة. و بالتالي توصلت الدراسة إلى أن القطاع المالي بما فيه المصرفي لم يلعب دوره الاقتصادي الفاعل و كان له اثر سلبي على النمو الاقتصادي .

(3) في سنة (2017) قدم (Ayman Mansour Khalaf Alkhazaleh) دراسة يريد يجيب فيها على الإشكالية: "هل يعزز أداء القطاع المصرفي النمو الاقتصادي في المملكة الأردن؟" هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع ما إذا كان أداء البنوك التجارية يساهم في النمو الاقتصادي بهدف الإجابة على هذا السؤال تم تحليل العلاقة بين الربحية (PRF) و الودائع (DEP) و التسهيلات الائتمانية (CF) كمتغيرات تمثل أداء البنوك التجارية في حين أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل النمو الاقتصادي. و هذه الدراسة كانت فترة من 2010 إلى 2015 اعتمدت على التقرير السنوي لثلاثة عشر بنكا. استعملت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير المعادلة التالية:

$$\text{GDP} = \alpha + \beta_1 \text{PRF} + \beta_2 \text{DEP} + \beta_3 \text{CF} + \varepsilon \dots \dots (1)$$

نتائج تقدير المعادلة (1) كانت كالآتي :

$$\text{GDP} = 0.923 + 0.037\text{PRF} + 0.536\text{DEP} + 0.012\text{CF} \dots \dots (2)$$

وجدت نتائج الانحدار علاقة إيجابية كبيرة بين مقاييس الأداء المصرفي والنمو الاقتصادي. تثبت النتائج أن مقاييس الأداء المصرفي المتمثلة في الودائع و الربحية على وجه الخصوص و الائتمانات لها علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي. كما تشير النتائج التجريبية إلى ضرورة قيام صانعي السياسات باتخاذ الترتيبات اللازمة لزيادة وتحفيز القطاع المصرفي في الأردن نظراً لأهميته الأساسية في تطوير وتنمية الاقتصاد. كما يجب الإشارة إلى أن الأداء المصرفي التجاري يتأثر مباشرة بالاستقرار السياسي والتكنولوجيا التي يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في الازدهار الاقتصادي في الأردن.

الدراسات المحلية :

(1) في سنة (2017) قدم الباحث محمد شويكات و نورة زيان مقال بعنوان " علاقة سياسة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013: دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن قدر الباحثان المعادلة التالية:

$$RGDP_t = \beta_0 + \beta_1 KAO_t + \beta_2 INV_t + \beta_3 TO_t + \beta_4 INF_t + \beta_5 CP_t + \beta_6 M2_t$$

حيث :

$RGDP_t$: حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

KAO_t : مؤشر Kaopen و يعبر عن التحرير المالي.

INV_t : نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج الداخلي الحقيقي.

TO_t : نسبة الصادرات و الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

INF_t : معدل التضخم السنوي.

CP_t : نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الحقيقي.

$M2_t$: مجموع الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الحقيقي.

و كانت نتائج الدراسة كالتالي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبيا و معنويا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و هذا راجع لطبيعة الرعي للاقتصاد الوطني، معلمة التضخم كانت سالبة و غير معنوية، معلمتا نسبة مجموع الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي و القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ظهرت سالبة و غير معنوية، معلمة مؤشر النقود ظهرت هي الأخرى غير معنوية لكن موجبة، المتغير (KAO) المؤشر الذي يعبر عن التحرير المالي كان معنوي و سالب و هذا ما يدل على أن التحرير المالي لم يكن له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، فرغم الإصلاحات المالية و المصرفية المطبقة منذ 1990 إلا أن السياسات الخاطئة التي انتهجتها البنوك في توزيع القروض و عدم فاعلية السوق المالي الجزائري أثر سلبا على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

(2) _ في سنة (2018) حاول الباحثان كريمة رباط و عبد القادر بريش " دراسة تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص و مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) " ، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، اعتمدت الدراسة على نموذج يحتوي على القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام كمتغير واحد مفسر للنمو الاقتصادي الممثل بالناتج الداخلي الخام ، قام الباحثان بإدخال اللوغاريتم على النموذج لتجنب عدم خطية العلاقة بين المتغيرات و عدم تجانسها لتصبح معاملات النموذج عبارة عن مروونات و أخذ النموذج الشكل الآتي:

$$\ln PIB = \alpha + \beta \ln CPPIB + \beta \dots \dots (1)$$

كانت نتائج تقدير نموذج متجه الارتباط الذاتي VAR كانت التالي :

$$\ln \text{PIB} = 1.0160982314 * \ln \text{PIB}_{(-1)} - 0.0521755029529 * \ln \text{CPPIB}_{(-1)} - 0.241846531406... (2)$$

$$(0.0) \quad (0.3300) \quad (0.8624)$$

() : الإحتمال

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام وقيمتها الأولى ، و تعني أن ارتفاع النمو الاقتصادي لسنة معينة يتوقع أن يتواصل في السنة المقبلة والعكس ، القروض المقدمة للقطاع الخاص ليست ذات معنى إحصائي وأن تغيرات النمو الاقتصادي في الجزائر لا يمكن تفسيرها بالتغير في القروض المقدمة للقطاع الخاص، ويفسر ذلك اقتصاديا بأن أغلب القروض التي حصل عليها القطاع الخاص هي قروض رهنية استهلاكية موجهة لتمويل السلع المعمرة لفائدة الأسر وليست قروض إنتاجية موجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي، وبالتالي فإنه على الرغم من أن نصيب القطاع الخاص من إجمالي القروض تجاوز 50% خلال الفترة (2005-2015) إلا أن الموارد التي حصل عليها الخواص لم تستثمر في مشاريع مربحة تؤثر إيجابا على النمو. وبالتالي فإن القروض المقدمة للقطاع الخاص لا تعتبر من المحددات للنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ما يبين ضعف النظام المالي وعدم قدرته على أداء وظائفه بشكل جيد.

(3) _ في سنة (2018) قدمت الباحثة بوزيان دليلة و آخرون مقال بعنوان " أثر المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي في الجزائري دراسة قياسية للفترة 2000 - 2016" هدفت هذه الدراسة إلى العلاقة بين المتغيرات المالية و النمو الاقتصادي فيالجزائر، باستخدام منهجية التكامل المشترك لأنجل جرانجر ، قام الباحثون بتقدير المعادلة التالية:

$$\text{PIB} = f(\text{TCH}, \text{EM}, \text{VAL}, \text{INT}, \text{CSP}, \text{M2}, \text{DEG}, \text{INF})$$

_المتغير الداخلي التابع: (TPIB) يمثل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية، و هو متغير يمثل النمو الاقتصادي.

_المتغيرات المالية المفسرة :

TCH : سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

EM :الانفتاح التجاري.

VAL :: قيمة الأوراق المالية المتداولة في البورصة إلى إجمالي الناتج المحلي بالعملة المحلية.

INT :معدل الفائدة الحقيقي.

CSP :نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي.

M2 :الكتلة النقدية إلى إجمالي الناتج المحلي .

DEG :النفقات الحكومية إلى إجمالي الناتج المحلي .

INF : معدل التضخم .

أظهرت الدراسة أن معدلات الفائدة ذات علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي و هذا ما يفسر ضعف القطاع المالي و المصرفي الجزائري و يؤكد أن تحرير أسعار الفائدة لم يكن له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، ظهرت إشارة المتغير الأوراق المالية المتداولة في البورصة سالبة و معنوية و هذا يبين أنه بالرغم من مرور أكثر من عشر سنوات إلا أن دور بورصة الجزائر في الاقتصاد الوطني لا يزال ضئيلا جدا، الانفتاح التجاري يؤثر سلبيا على الناتج المحلي الإجمالي و هذا راجع إلى ضعف البنية التصديرية و ضعف الجهاز الإنتاجي، معامل معدل التضخم كان سالب و غير معنوي كما ظهرت إشارة المتغير المستقل القروض الموجهة للقطاع الخاص سالبة و

معنوية و هذا يؤكد عدم مساهمة النظام المصرفي في النمو الاقتصادي في الجزائر. وطبقا للنتائج
الدراسة يبقى التحرير المالي للمتغيرات المالية في الجزائر جزئي و ليس كلي و يفتقر لبعض
السياسات الداعمة في هذا المجال.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل حاولنا في الجزء النظري إبراز تأثير وعلاقة الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي و تبين لنا أن المصارف تسعى إلى دعم تواجده و دعم دوره في النمو الاقتصادي، وزيادة المنافسة .

ويعتبر النمو الاقتصادي الركيزة الأساسية لأي اقتصاد لأنه يشير إلى اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، بهذا يمكننا القول أن الدول التي تدير جهازها المصرفي بشكل أمثل بمقدورها أن تحقق نمو اقتصادي جيد من مختلف الأزمات الاقتصادية .

الفصل الثاني: الدراسة القياسية

تمهيد

بعد التحليل النظري لمشكلة العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في الفصل الأول سنحاول في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي لهذه العلاقة و تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في هذه العلاقة .و ذلك بالاعتماد على أحدث الطرق القياسية و الإحصائية و التي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، لهذا الغرض تم تقسيم الفصل إلى مبحثين كالتالي :

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول منهجية (ARDL)
- المبحث الثاني: الدراسة القياسية

I. ماهية منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

I.1. تعريف نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

نموذج ARDL هو اختصار لـ (Autoregressive Distributed Lag) أي نموذج الانحدار الذاتي ذي الإبطاءات الموزعة وهو نموذج اقتصادي يستخدم لتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، تم تطوير منهجية ARDL بواسطة (Pesaran) 2001 و (Shin and Sun) 1998) تتميز كل من هذه المنهجية بقدرتها على إجراء اختبارات الانحدار الذاتي في درجات متعددة من التكامل دون الحاجة إلى توافر خصائص محددة للسلاسل الزمنية. علاوة على ذلك، يتفوق نموذج ARDL على الطرق التقليدية الأخرى لاختبار التكامل المشترك في حالة السلاسل الزمنية القصيرة. حيث إن هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، و يمكن تطبيق ARDL بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) أو خليط من الاثنين و لكن يجب إن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة (2).

يتميز نموذج ARDL بأنه يمكن استخدامه لتحليل العلاقة بين المتغيرات المتباينة والمتغيرات غير المتباينة. ويتم ذلك باستخدام تقنية الإحصاء الزمني. ويتم استخدام هذا النموذج في الاقتصاد والمالية والإحصاء والعلوم الاجتماعية.

تتمثل المعادلة الرئيسية لنموذج ARDL في الشكل التالي:

$$Y \equiv \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \delta_1 D_1 + \delta_2 D_2 + e$$

حيث :

Y : هي قيمة المتغير المعتمد

X_1 و X_2 و X_3 و X_4 هي المتغيرات المستقلة

β_0 و β_1 و β_2 و β_3 هي الثوابت المجهولة التي تحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير

المعتمد

D_1 و D_2 هما المتغيران الداليان اللذان يمثلان المتغيرات الزمنية , و يترجمان لحظة تغير

مفتاحي في الحدود الزمنية و يمكن أن يكون لأي منهما قيمة صفر أو واحد

δ_1 و δ_2 هما المعاملات المجهولة التي يتم تقديرها, و التي تعبر عن الاختلاف النسبي في

المعدلات بين الفترات المختلفة

e هو الخطأ العشوائي الذي يمثل المتغيرات التي لا تساهم في شرح المتغيرات المستقلة في

المتغير المعتمد Y .

أمثلة :

ARDL (4 ;0) : ARDL (4 ;4)

1.1. مراحل و شروط تطبيق نموذج ARDL و أهميته

أ. مراحل نموذج ARDL:

يمكن استخدام نموذج ARDL لإجراء التشخيص، والذي يتم عادة في ثلاثة مراحل:

- فحص استقرار السلسلة الزمنية: يتم فحص استقرار السلسلة الزمنية باستخدام اختبار ADF و / أو اختبار PP. يتم قبول فرضية عدم وجود جذور موجبة، وبالتالي يتم تحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا.

- تحديد النموذج الأمثل : يتم تحديد النموذج الأمثل باستخدام الاختبارات المختلفة التي تعتمد على عدد المتغيرات المستخدمة وطبيعة وحجم البيانات.

- تحديد العلاقة بين المتغيرات: يتم تحليل النتائج المستخلصة من النموذج وتحديد العلاقة بين المتغيرات المختلفة. يمكن تجديد ما إذا كانت العلاقة إيجابية أو سلبية والقوة واتجاه التأثير بين هذه المتغيرات.

ويتم تقديم نتائج هذه المراحل على شكل جداول ورسوم بيانية وتستخدم أحياناً الاختبارات الإحصائية للتحقق من التطابق بين النموذج المحدد والبيانات المستخدمة في التحليل.

وفي النهاية، يمكن استخدام نتائج هذا النموذج لاتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، ومن

المصادر التي يمكن الرجوع إليها لمزيد من المعلومات عن النموذج ARDL وتشخيصه.

ب. شروط نموذج ARDL:

- إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية و أن يمكن أن تكون السلاسل ساكنة عند المستوى $I(0)$ أو عند الفرق الأول $I(1)$ أو خليط بينها.
- لا يفترض أن تكون أي سلسلة مستقرة من الفرق الثاني $I(2)$.
- حجم العينة ينبغي أن يكون بحدود 30 مشاهدة , لأن نموذج ARDL يعتمد على تكوين فترات إبطاء متعددة للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة و هذا يعني تخفيض درجة حرية النموذج.
- ينبغي أن يكون معامل تصحيح الخطأ في نموذج ARDL القصير الأجل سالب ومعنوي ECM , بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود .
- استخدام معايير تحديد فترات الإبطاء في تحديد رتبة النموذج منها AIC و خلافه واعتماد القيمة الأقل في تحديد النموذج الملائم .
- إجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل اختبار LM الارتباط الذاتي و اختبار عدم ثبات التجانس للتباين و اختبار استقرارية الدالة .

ت. أهمية نموذج ARDL:

- يتم تطبيق منهجية ARDL في العديد من المجالات الاقتصادية مثل الاستثمار، والتجارة، والنمو الاقتصادي، وغيرها. ويتطلب استخدام هذه المنهجية مهارات إحصائية متقدمة وخبرة قوية في مجال الاقتصاد.
- يعتبر نموذج ARDL أحد الطرق المهمة في تحليل العلاقات الاقتصادية بسبب عدد من الأسباب، منها:
- تتيح للمستخدمين اختبار العلاقة بين المتغيرات المختلفة في المدى القصير والطويل.
- يمكن استخدامها مع عدد كبير من النماذج الاقتصادية، مثل النماذج التي تشمل الانحدار الخطي و اللاخطي

- يوفر نموذج ARDL القدرة على تحديد الصلة المتبادلة بين المتغيرات، وبالتالي تحديد الآثار الاقتصادية والارتباطات بينها.
- يمكن استخدامها في تطبيقات عدة في مجالات الاقتصاد، مثل الاستثمار، والتجارة، والنمو الاقتصادي.
- يتميز نموذج ARDL بالدقة في النتائج والتوقعات، وبالتالي يمكن استخدامها في تطوير السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة.
- تمكن المستخدمين من اختبار الاستجابة العابرة المتبادلة بين المتغيرات المختلفة، وذلك من خلال تحليل الصدمات الخارجية والداخلية التي تؤثر على الاقتصاد.
- بشكل عام، فإن نموذج ARDL يعتبر أداة قوية في تحليل العلاقات الاقتصادية، ويمكن استخدامها في العديد من المجالات الاقتصادية المختلفة.
- يتم استخدام نموذج ARDL في تحليل العلاقات الاقتصادية بشكل عام، ويمكن استخدامه في العديد من المجالات مثل الاستثمار، والتجارة، والنمو الاقتصادي. يعتبر هذا النموذج أحد الطرق المهمة في تحليل العلاقات الاقتصادية بسبب دقته في النتائج والتوقعات، وبالتالي يمكن استخدامها في تطوير السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة.

2. جذر وحدة الاستقرار إستقرارية السلاسل الزمنية: Stability of time series

تعاني أغلب السلاسل الزمنية المتعلقة بالحياة الاقتصادية من عدم الاستقرار أي تحتوي على جذر الوحدة الذي يتجلى بأن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، مما يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشكلات في التحليل والاستدلال القياسي بسبب صعوبة نمذجة تلك السلاسل الزمنية، لذا يتم اللجوء إلى اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (الوردي ، 1990) .

ويقصد بإستقرارية السلسلة الزمنية عدم وجود اتجاه عام للظاهرة صعوداً ونزولاً في المسار الزمني للسلسلة، فضلاً عن عدم وجود تقلبات موسمية أي لا تتغير خصائصها عبر الزمن، مما يجعل البيانات تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن (Adkins et Carter ;2011) .

لذلك لابد من التحقق من سكون السلسلة الزمنية لكل متغير في الأنموذج هناك عدة مؤشرات تدل على إن تقدير الأنموذج يكون زائفاً بسبب عدم استقرار السلاسل الزمنية منها (العيسى, 2006):

- قيمة معامل التحديد (R) أكبر من إحصاء درين واتسن (D.W) أي إن ($D.W > 1$).
- وجود ارتباط تسلسلي ذاتي يبرز في قيمة درين واتسن (D.W).
- زيادة المعنوية الإحصائية بدرجة كبيرة للمعلومات المقدر.

ولكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة يجب أن تمتلك الخصائص الآتية (Greene, 2012):

أ. ثبات متوسط قيم السلسلة عبر الزمن $E(Y_t) = \mu$

ب. ثبات التباين عبر الزمن $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$

ت. امتلاك السلسلتين ارتباط مشترك (COV) معتمد على الإزاحة (K) فقط (ثبات التباين).

$$COV(Y_t, Y_{t-k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t-k} - \mu)] = \gamma_k$$

إذن :

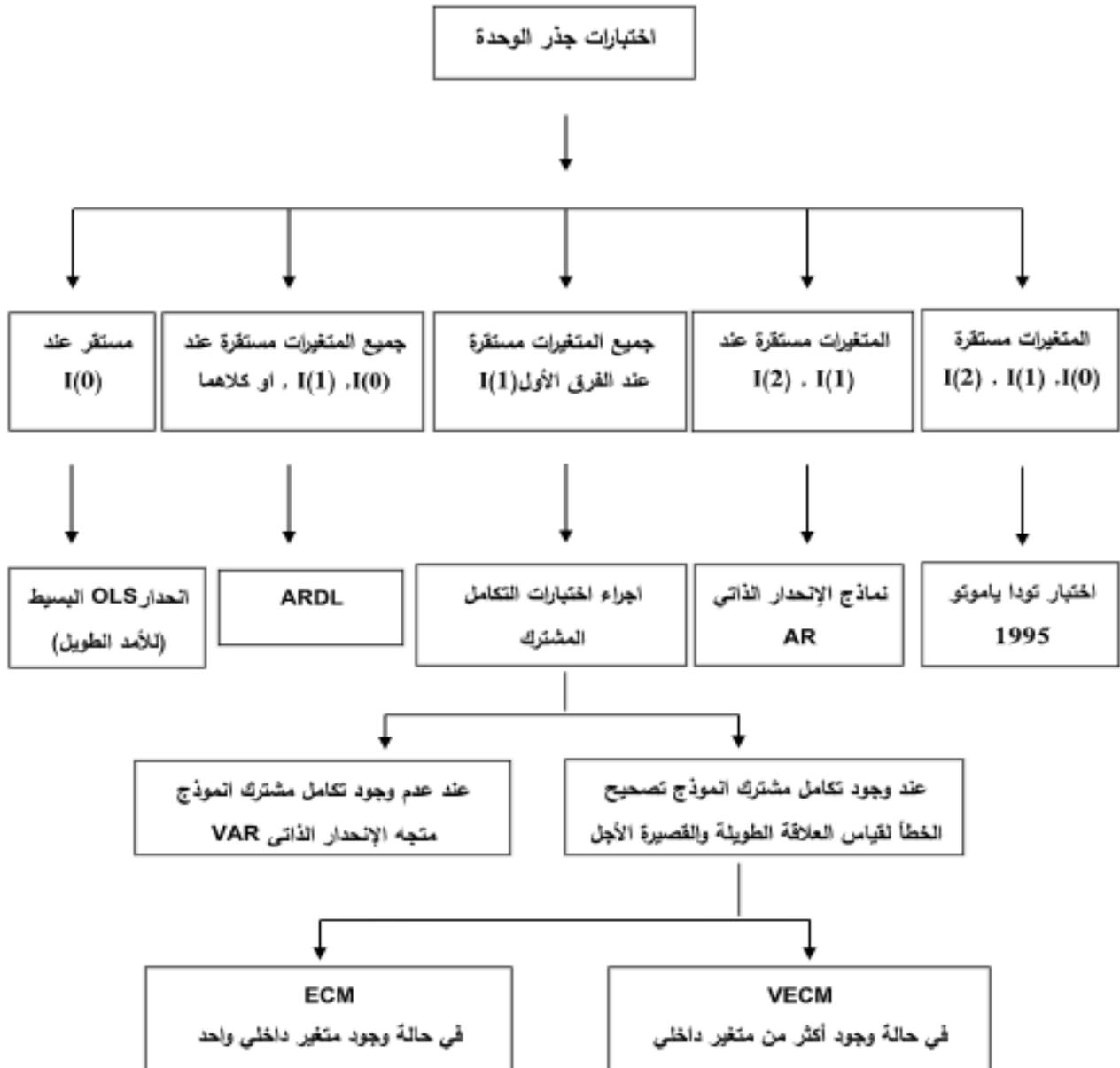
μ :الوسط الحسابي.

σ^2 :التباين .

γ_k :معامل التباين المشترك (التباين) .

إن السلسلة الزمنية عند المستوى الأصلي أو عند الفرق الأول أو عند كليهما هو الذي يحدد نوع النموذج أو الاختبار الإحصائي (اختبار التكامل المشترك) المستخدم في القياس و التقدير كما موضح في الشكل الآتي :

الشكل (04): مخطط هيكلية الاختبارات القياسية



المصدر : Muhammed Saeed Ass Meo ; Superior Uneversity Lahore , Pakistan.

بعد إجراء اختبارات السكون (الإستقرارية) يتحدد نوع الاختبار المناسب و هناك عدة طرق يمكن بواسطتها اختبار سكون السلاسل الزمنية منها :

أ. الرسم البياني :

يعطي الشكل البياني الزمني تصور أولي عن مدى سكون السلاسل الزمنية لأي متغير , فضلا عن قدرته على بيان اتجاه عام تصاعدي أو تنازلي للسلسلة الزمنية الناجم عن اختلاف متوسطات العينات الزمنية للسلسلة ككل , و هذا يعني عدم سكون السلسلة الزمنية ' لكن في بعض الأحيان يصعب تحديد طبيعة السلسلة ما إذا كانت ساكنة أو غير ساكنة بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني , عند ذلك يمكن أن نلجأ إلى معايير أخرى منها دالة الارتباط الذاتي , و اختبارات جذر الوحدة (Dahlhaus , 2000)

ب. دالة الارتباط الذاتي (ACF) و الارتباط الذاتي الجزئي (PACF)

تفسر دالة الارتباط الذاتي و الجزئي لسلسلة زمنية معينة الارتباط الموجود بين المشاهدات لمختلف الفترات , و هي ذات أهمية كبيرة في إبراز بعض الخصائص العامة للسلسلة الزمنية (Gugarati .2005) و تعد دالة الارتباط الذاتي من الاختبارات المهمة و البسيطة المستخدمة في التحقق من مدى استقرار السلاسل الزمنية لمتغير ما و التي تأخذ الصيغة التالية :

$$ACF = \frac{\gamma_K}{\gamma_0}$$

إذن :

γ_K : التباين المشترك عند الإبطاء (K) لسلسلة زمنية معينة و يحسب وفق الصيغة الآتية :

$$\gamma_K = \frac{\sum (Y_t - \bar{Y})(Y_{t-k} - \bar{Y})}{n - k}$$

إذن :

n : حجم العينة

\bar{Y} : متوسط العينة

k : عدد مدد التباطؤ الزمني

γ_0 : التباين للسلسلة الزمنية نفسها و تحسب وفق الصيغة التالية :

فإذا كانت بيانات السلسلة الزمنية ساكنة فإن مقدار معامل الارتباط الذاتي المحتسبة للعينة غالبا ما يكون لها توزيع طبيعي متوسط الحسابي صفر و تباينه $(\frac{1}{n})$, و من ثم فإن حدود الثقة عند مستوى معنوية (5%) لعينة كبيرة الحجم هي $(\pm 1.69 \sqrt{\frac{1}{n}})$, و إذا كانت تقع خارج الحدود ترفض فرضية العدم التي تنص على سكون (إستقرارية) السلسلة الزمنية (عطية , 2005)

إن دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PACF) لا تقل أهمية عن دالة الارتباط الذاتي (ACF) , فهي أيضا أداة مهم في تحليل إستقرارية السلاسل الزمنية .

ت. اختبارات جذر الوحدة

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للملاحظات , و للتأكد من مدى إستقراريتها و تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة , فإذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في قيمها الأصلية يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$, أما إذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي $I(1)$, أما إذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الثاني فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الدرجة الثانية أي $I(2)$ و هكذا (رشاد , 2011) .
و لأجل فهم اختبارات جذر الوحدة لأبد من التعرف على نوعين من السلاسل الزمنية غير الساكنة هما (شبيخي , 2012) :

أ.سلاسل زمنية غير ساكنة من النوع (TC : Trend Stationary) :

هذه السلاسل تبرز عدم سكونية تحديدية (Determinist) , و تستخدم غالبا طريقة المربعات الصغرى من أجل إعادتها مستقرة و تأخذ الصيغة التالية :

$$Y_t = f(t + \varepsilon_t)$$

ب. سلاسل زمنية غير ساكنة من النوع (DS : Difference Stationary) :

هذه السلاسل تبرز عدم سكونية عشوائية (Random) في مركبة الاتجاه العام , و غالبا ما تستخدم معادلة الفروق الأولى من أجل إعادتها مستقرة و تأخذ الصيغة التالية :

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

وتتعلق نقطة البدء للكشف عن وجود جذر الوحدة في بيانات السلسلة الزمنية من خلال المعادلة التالية :

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \mu_t$$

إذن إن : $-1 \leq \rho \leq 1$

μ_t : حد الخطأ العشوائي يتوزع توزيعا طبيعيا بوسط حسابي مساوي للصفر $E(\mu_t) = 0$, و تباين ثابت

$$var(\mu_t) = \sigma^2, \text{ و تباين مشترك مساويا للصفر } COV(\mu_t, \mu_{t-k}) = 0$$

و تمثل المعادلة $Y_t = \rho Y_{t-1} + \mu_t$ إجراء الانحدار لمتغير السلسلة الزمنية Y_t بوصفه متغير تابع مع المتغير نفسه و لكن بتباطؤ مدة واحدة , فإذا كانت المعلمة (ρ) المقدره تساوي واحد فهذا يعني أن السلسلة الزمنية Y_t تحتوي على جذر الوحدة , بصورة عامة و مبسطة (Gujarati , 2004) .

2.1. اختبارات جذر الوحدة :

لاختبار إستقرار السلاسل الزمنية و تحديد رتبة تكاملها سوف نتطرق إلى أهم اختبارات جذر الوحدة وهي:

أ. اختبار ADF

طور كل من (Dickey-Fuller) عام (1981) صيغتهم البسيطة لاختبار طبيعة السلاسل الزمنية، وذلك من أجل تقادي السليبات التي تحتويها تلك الصيغة والمتمثلة بعدم اهتمامها بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي، إذ إن البواقي في أنموذج الانحدار البسيط غالباً ما تكون مرتبطة ذاتياً، ولتقادي ذلك يتم إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عن طريق تضمين دالة الاختبار عدداً معيناً من فروقات المتغير التابع (Dickey & Fuller, 1981: 1057)، ويطبق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) من خلال تقدير واحد أو أكثر (Enders, 1995: 221) من النماذج الآتية:

- بدون الحد الثابت والإتجاه الزمني:

$$\Delta Y_t = BY_{t-1} + \sum_{i=1}^p \lambda_i \Delta Y_{t-1} + \mu_t$$

- وجود حد ثابت بدون إتجاه زمني:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + BY_{t-1} + \sum_{i=1}^p \lambda_i \Delta Y_{t-1} + \mu_t$$

- وجود حد ثابت واتجاه زمني:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + BY_{t-1} + \sum_{i=1}^p \lambda_i \Delta Y_{t-1} + \mu_t$$

- وجود حد ثابت وميل تربيعي

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + B_1 Y_{t-1} + (B_2 Y_{t-1})^2 + \sum_{i=1}^p \lambda_i \Delta Y_{t-1} + \mu_t$$

إذن :

Δ : الفرق الأول ,

$\alpha_1, B\alpha_0$: المعلمات المطلوب تقديرها ,

Y : المتغير المراد اختباره .

P : عدد فترات الإبطاء ,

u_t : عنصر الخطأ العشوائي ,

t : الزمن على شكل إتجاه عام .

و القرار في المعادلات المذكورة أعلاه يكون بمقارنة قيمة t المحتسبة مع قيمة t^* الجدولية بعد تقدير الصيغ أعلاه باستخدام طريقة OLS , فإذا كانت قيمة المطلقة ل t أكبر من القيمة t^* الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم ($H_0: B = 0$) و نقبل الفرضية البديلة ($H_1: B > 0$), مما يدل على معنوية المعلمة الإحصائية و عدم وجود جذر الوحدة, أي أن السلسلة الزمنية للمتغير المدروس مستقرة و العكس صحيح , أما إذا كانت القيمة المطلقة المحتسبة ل t أصغر من القيمة الجدولية t^* فإننا نقبل فرضية العدم ($H_0: B = 0$) ونرفض الفرضية البديلة ($H_1: B > 0$) أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة . (ديكي و فولر , 1981) .

ب. اختبار PP

ظهر هذا الإختبار عام (1988) واستطاع التخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة إختبار جذر الوحدة من خلال إجراء تعديل معلمي لتباين الأنموذج ليأخذ بنظر الإعتبار وجود الارتباط الذاتي، وأيضاً ليعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة. ويستند هذا الإختبار على طريقة إحصائية لا معلمية (Non-Parametric) لتباين الأنموذج على عكس إختبار (ADF) الذي يستخدم طريقة إحصائية معلمية، فضلاً عن إن إختبار (PP) أكثر دقة من إختبار (ADF) فيما يخص العينات صغيرة الحجم، لأنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، كما إن إختبار (PP) غير حساس لعدم توافر شروط توزيع حد الخطأ العشوائي التقليدي، ويتطلب هذا الإختبار تقدير المعادلة الآتية: (القدير، 2006)

$$\Delta Y_t = a + BY_{t-1} + u_t$$

واتخاذ القرار يكون مشابه لخطوات إختبار (ADF). وتستخدم القيم الحرجة نفسها للإختبارين، لأن الإختبارين لهما التوزيع نفسه في العينات الكبيرة فقط (شيخي، 2012) علماً إن القيم الحرجة ل (1) الإختبار فرضية العدم تعتمد على قيم ماكينون (Mackinnon) أيضاً، وفي حالة رفض فرضية العدم (0) فهذا يدل على إن السلسلة الزمنية ساكنة (مستقرة)، وخلاف ذلك فإنه يدل على إن بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة وتحتوي على جذر الوحدة.

ت. اختبار KPSS

اقترح هذا الإختبار عام (1992) من قبل (Kwiatkowski-Phillips-Schmidt & Shin) وهو إختبار يعتمد على مضاعف لاكرائج (LM)، ويرتكز على فرضية العدم التي تنص على سكون السلسلة الزمنية خلافاً للإختبارين (ADF) و (PP) السابقين، فهو يعالج بعض أوجه الضعف في فاعلية الإختبارين (ADF) و (PP) في حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، ويمكن القول أن نتائج هذه الاختبارات تكمل بعضها البعض، فضلاً عن حالة إتفاقها على نتيجة واحدة تصبح النتيجة أكثر دقة (Patterson, 2012) .

ويقوم إختبار Kpss على المراحل الآتية (Bourbonnais, 2005):

أ. إحتساب المجموع الجزئي للبواقي بعد تقدير النماذج في الإختبارين (ADF) و (PP)

$$s_t^2 = \sum_{i=1}^t e_t$$

ث. ب تقدير التباين طويل الأجل (S_1^2) بنفس طريقة إختبار فيليبس بيرون (PP)

$$S_1^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^n \left(1 - \frac{i}{t+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t + e_{t-1}$$

ج تحتسب إحصائية اختبار (Kpss) من العلاقة الآتية:

$$LM = \frac{1}{s_1^2} \cdot \frac{\sum_{t=1}^n s_t^2}{n^2}$$

وتعتمد القيم الحرجة لهذا الاختبار على قيم (LM Statistic) مقارنة مع قيم (Kpss) المحتسبة، إذ ترفض فرضية السكون (العدم) إذا كانت الإحصائية (LM) المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من قبل (KPSS) عام (1992)، ونقبل فرضية السكون إذا كانت الإحصائية (LM) المحتسبة أصغر من القيمة الحرجة، إذ إن فرضية العدم تعني إن السلسلة الزمنية ساكنة عكس اختبار (ADF) الذي تكون فيه فرضية العدم السلسلة غير ساكنة (شيخي، 2012).

2.2. خطوات تطبيق منهاج التكامل المشترك

بعد إجراء إختبارات درجة تكامل متغيرات نموذج ARDL وفق إختبارات (ADF ; PP ; KPSS) و لتطبيق منهج تحليل التكامل المشترك لابد من المرور بالخطوات التالية:

3.1. فترات الإبطاء المثلى Var

عملية اختبار الفترات الأمثل لإبطاء في فروق قيم المتغيرات ، و ذلك بإستخدام نموذج الإنحدار المتجه الذاتي غير المقيد ، و تتألف هذه العملية من خمس معايير تستخدم لتحديد الفترة المثلى . و هي : (النقار و العواد ، 2012)

أ. معيار خطأ التنبؤ النهائي :

و يأخذ الصيغة التالية :

$$FPE_{(p)} = \left[\frac{T + P - k}{k - p \cdot k} \right]^k \cdot \det \sum e$$

ب. معيار معلومات أكيكي :

و يأخذ الصيغة التالية :

$$AIC_{(p)} = \text{Ln} \left[\left(\det(\sum e) + \frac{2k^2 p}{T} \right) \right]$$

ت. معيار معلومات شوارز

و يأخذ الصيغة التالية :

ث. معيار معلومات حنان و كوين :

$$SC_{(p)} = \text{Ln} \left[\det(\sum e) \right] \wedge \frac{2k^2 P \text{Ln}(T)}{T}$$

و يأخذ الصيغة التالية :

$$H. Q_{(p)} = \text{Ln} \left[\det \left(\sum e \right) \right] + \frac{2k^2 P \text{Ln} \cdot \text{Ln}(T)}{T}$$

ج. معيار نسبة الإمكان الأعظم :

و يأخذ الصيغة التالية :

$$\Delta = -\text{Ln} \left(\frac{L_0}{L_1} \right)$$

إذن إن :

K: عدد المتغيرات في النموذج

T: عدد المشاهدات

P: عدد فترات الإبطاء

$\sum e$: مصفوفة التباين و التباين المشترك المقدرة لبواقي النموذج .

جميع الإختبارات تتفق على أن الفترة الأمثل للإبطاء () هي تلك التي تحقق أدنى قيمة لمعظم المعايير

المستخدمة في الإختبار .

2.3. منهجية الحدود Bound Test

يتم استخدام (wald) او اختبار (F) لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع و المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج . يتم توزيع هذه الإختبارات غير المعيارية و لا تعتمد على العوامل التالية : حجم العينة , و تضمن متغير الإتجاه في التقدير .

يتم إحساب قيمة (F) و فقا للمعادلة التالية (Diedold ;2016) :

$$F = \frac{(S\text{SeR} - S\text{Seu})/M}{S\text{Seu}/(n - k)}$$

إذن إن :

SSeR: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (فرضية العدم) , أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (إنعدام التكامل المشترك بين المتغيرات) .

$$H_0: B_1 = B_2 = \dots = B_{k+1} = 0$$

SSeu: مجموع مربعات البواقي للنموذج الغير مقيد (الفرضية البديلة) , أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) .

$$H_1: B_1 \neq B_2 \neq \dots \neq B_{k+1} \neq 0$$

أ. معلمات الأجل الطويل

يُمثل معلمات الأجل الطويل تأثيرات التغيرات الطويلة الأجل في المتغيرات المستقلة على المتغير الاعتمادي. يمكن تمثيلها في شكل معادلة كالتالي:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i Y_{t-i} + \sum_{j=0}^p \beta_j X_{t-j} + \sum_{k=1}^T \gamma_k X_{t-k} + \varepsilon_t$$

حيث:

Y_t : هو المتغير الاعتمادي.

Y_{t-i} : هي قيم المتغير الاعتمادي في التأخيرات الطويلة الأجل.

Y_{t-j} : هي قيم المتغيرات المستقلة في التأخيرات القصيرة الأجل.

Y_{t-k} : هي قيم المتغيرات المستقلة في التأخيرات الطويلة الأجل.

α_i و β_j و γ_k هي معاملات التأخير.

ب. معلمات الأجل القصير

يُمثل معلمات الأجل القصير تأثيرات التغيرات القصيرة الأجل في المتغيرات المستقلة على المتغير الاعتمادي. يمكن تمثيلها في شكل معادلة كالتالي:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i Y_{t-i} + \sum_{j=0}^q \beta_j X_{t-j} + \sum_{k=1}^r \gamma_k X_{t-k} + \varepsilon_t$$

حيث:

Y_t : هو المتغير الاعتمادي.

Y_{t-i} : هي قيم المتغير الاعتمادي في التأخيرات قصيرة الأجل.

Y_{t-j} : هي قيم المتغيرات المستقلة في التأخيرات القصيرة الأجل.

Y_{t-k} : هي قيم المتغيرات المستقلة في التأخيرات قصيرة الأجل.

α_i و β_j و γ_k هي معاملات التأخير.

تذكر أن قيم (p) و (q) و (r) تحدد عدد التأخيرات المستخدمة في النموذج لكل من المتغير الاعتمادي والمتغيرات المستقلة

3.3. الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL

تشير إختبارات تشخيصية لجودة نموذج ARDL (AutoRegressive Distributed Lag) إلى فحوص متعددة تُجرى على النموذج الذي تم إنشاؤه باستخدام تقنية ARDL. يهدف هذا النوع من الاختبارات إلى تقييم مدى ملاءمة النموذج للبيانات المتاحة وقوته التوضيحية للعلاقات من بين المتغيرات الاختبارية التشخيصية الشائعة لنماذج ARDL :

- إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :

إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية يُستخدم لتقييم ما إذا كانت الأخطاء في نموذج ARDL تتبع توزيعاً طبيعياً أو لا. تتبع الأخطاء توزيعاً طبيعياً إذا كانت موزعة بشكل متساوي حول الصفر دون وجود أي انحرافات كبيرة عن هذا المركز.

يمكن استخدام اختبارات الفحص الإحصائي مثل إختبار كولموغروف-سميرنوف أو إختبار شابيرو-ويلك لتحديد ما إذا كانت الأخطاء تتبع توزيعاً طبيعياً.

• معادلة إختبار كولموغروف-سميرنوف:

$$D = F(X_i) | S_i - \max |$$

حيث:

(D) هو إختبار كولموغروف-سميرنوف.

$F(X_i)$ هو توزيع الاحتمال النظري.

S_i هو الترتيب العينة الرتبي.

• معادلة إختبار شابيرو-ويلك:

$$W = \frac{(\sum_{i=1}^n \alpha_i X_{(i)})^2}{\sum_{i=1}^n (X_i - X)^2}$$

حيث:

(W) هو إختبار شابيرو-ويلك.

α_i : هي معاملات معينة تعتمد على الحجم العيني (n).

$X_{(i)}$: هي القيم المرتبة في العينة.

X : هو المتوسط الحسابي للعينة.

يتم مقارنة قيمة الإختبار المحسوبة بالقيمة المنتظرة من التوزيع المعتمد على الفرضية الصفرية (فرضية التوزيع الطبيعي) لتحديد ما إذا كانت الأخطاء تتبع توزيعاً طبيعياً أم لا. إذا كانت قيمة الإختبار أقل من قيمة الحد المقبول، فإننا نرفض فرضية عدم توزيع طبيعي للأخطاء.

- إختبار الارتباط الواقي التسلسلي :

إختبار الارتباط الواقي التسلسلي (Serial Correlation Test) يُستخدم لتقييم ما إذا كانت الأخطاء في نموذج ARDL تُظهر أي نمط من الارتباط التسلسلي، مما يشير إلى عدم عشوائية الأخطاء. يُعتبر ارتباط وافي تسلسلي مشكلة في التحليل الإحصائي لأنه يعني وجود ترتيب في الأخطاء التي يمكن أن تؤثر على صحة الإختبارات الإحصائية والتوقعات.

أحد الطرق الشائعة لإختبار الارتباط الواقي التسلسلي هو إختبار دوربين-واتسون (Durbin-Watson Test). قيمة إختبار دوربين-واتسون تقدم مؤشراً على وجود الارتباط التسلسلي، حيث تتراوح قيمها بين 0 و 4.

تُعتبر القيم القريبة من 2 مؤشرًا على عدم وجود ارتباط تسلسلي، بينما تُشير القيم القريبة من 0 أو 4 إلى وجود ارتباط تسلسلي إيجابي أو سلبي.

• معادلة اختبار دوربين-واتسون للارتباط الوافي التسلسلي التالي:

$$d = \frac{\sum_{t=2}^T (e_t \varepsilon_t)^2}{\sum_{t=1}^T \varepsilon_t^2}$$

حيث:

(d) هو قيمة اختبار دوربين-واتسون.

e_t هو الخطأ في الفترة (t).

(T) هو عدد الفترات.

يُقارن القيمة المحسوبة لاختبار دوربين-واتسون بالقيم المنتظرة من الجدول الخاص بالاختبار لتحديد ما إذا كانت هناك ارتباطات تسلسلية معنوية. إذا كانت القيمة المحسوبة تقع خارج النطاق المقبول (المحدد مسبقًا)، فإننا نرفض فرضية عدم وجود ارتباط تسلسلي.

- اختبار ARCH

اختبار ARCH (Autoregressive Conditional Heteroskedasticity) يُستخدم للكشف عن وجود تغير غير ثابت في الانحراف المعياري للأخطاء في نموذج ARDL. يُشير وجود ARCH إلى وجود تغير في انحراف المعيار للأخطاء مع مرور الزمن، مما يعني أن تبدلات المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل مختلف في انحراف المعيار للأخطاء.

معادلة اختبار ARCH تعتمد على استخدام اختبار فارك (F-Test) لتقدير واكتشاف وجود ARCH. لتحديد ما إذا كان هناك ARCH، يتم تنفيذ الخطوات التالية:

- يُقدر نموذج انحدار متعدد مع مربعات الأخطاء (Squared Residuals) كمتغيرات توقعية.
- يُقيم استقلالية مربعات الأخطاء باستخدام اختبار فارك، حيث يُفترض أن المربعات تتبع توزيع ف-فيشر.
- يُقارن القيمة المحسوبة للاختبار مع القيمة المنتظرة في توزيع ف-فيشر.
- إذا كانت القيمة المحسوبة تفوق القيمة المنتظرة في توزيع ف-فيشر بمعدل ذو دلالة إحصائية عالية، فإننا نرفض فرضية عدم وجود ARCH.

• معادلة اختبار ARCH يمكن تمثيلها بشكل عام كما يلي:

$$F = \frac{(RSS_{UR} - RSS_R)/m}{RSS_{UR}/(n - k)}$$

حيث:

(F) هو قيمة اختبار فارك.

RSS_R هو مجموع مربعات الأخطاء في النموذج المقيد (بدون ARCH).

RSS_{UR} هو مجموع مربعات الأخطاء في النموذج غير المقيد (مع ARCH).

m هو عدد المتغيرات المشمولة في اختبار ARCH.

n هو حجم العينة.

k هو عدد المتغيرات في النموذج.

تُقارن قيمة (F) المحسوبة بقيمة الحد الحرج في توزيع ف-فيشر لتحديد ما إذا كانت هناك ARCH معنوية أم لا.

II. الدراسة القياسية

1.II. نموذج الدراسة

بعد تمحيص العديد من المقاربات النظرية والدراسات التطبيقية التي اهتمت بموضوع دراستنا و بالاستناد على كل من دراسة Levine, (2005), Odedokun, (2002) و قرصو وشهرزاد (2018) تم الاستقرار على نموذج الدراسة و تضمينه بمجموعة من المتغيرات كالتالي:

$$\text{Growth} = f(\text{PUBCB}, \text{BCPS}, \text{ADCB}) \dots \dots \dots (01)$$

$$\text{Growth} = \int \beta + \beta_1 \text{CRIDTPU} + \beta_2 \text{CRIDTPR} + \beta_3 \text{CRIDTAD} \dots \dots \dots (02)$$

حيث:

Growth: النمو الاقتصادي معبر عنه بنمو الناتج المحلي الاجمالي (المصدر من البنك الدولي)

CRIDTPU: القروض الممنوحة الى القطاع العام (المصدر التقارير السنوية لبنك الجزائر)

CRIDTPR: القروض الممنوحة الى القطاع الخاص (المصدر التقارير السنوية لبنك الجزائر)

CRIDTAD: القروض الممنوحة الى الادارات المحلية (المصدر التقارير السنوية لبنك الجزائر)

2. نتائج الدراسة القياسية

1.2. اختبار سكون السلاسل وفترة الابطاء

أ- اختبار جذور الوحدة (Unit Root Test):

يهدف هذا الإختبار إلى فحص إستقرارية السلاسل الزمنية، ورغم تعدد إختبارات جذر الوحدة غير أنه سيتم الإعتماد على إختبار ركل من اختبار Phillips – Perron (PP) واختبار Augmented Dickey Fuller والناتج تظهر في الجدول التالي :

الجدول رقم (02): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
<u>At Level</u>		GROWTH	CRIDTPU	CRIDTPR	CRIDTAD
With Constant	t-Statistic	-3.8409	-0.3452	2.2697	-3.6043
	Prob.	0.0066 ***	0.9063 n0	0.9999 n0	0.0117 **
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8125	-1.7381	-1.4972	-5.7022
	Prob.	0.0298 **	0.7089 n0	0.8081 n0	0.0003 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.9733	1.1253	4.2578	-1.2124
	Prob.	0.0478 **	0.9287 n0	1.0000 n0	0.2014 n0
<u>At First Difference</u>		d(GROWTH)	d(CRIDTPU)	d(CRIDTPR)	d(CRIDTAD)
With Constant	t-Statistic	-8.8208	-4.4550	-7.0358	-21.7363
	Prob.	0.0000 ***	0.0015 ***	0.0000 ***	0.0001 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.4549	-4.3663	-7.8439	-23.2978
	Prob.	0.0000 ***	0.0088 ***	0.0000 ***	0.0000 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.3440	-4.1507	-3.7549	-14.8149
	Prob.	0.0000 ***	0.0002 ***	0.0005 ***	0.0000 ***

المصدر : مخرجات Eviews12

من خلال نتائج اختبار جذور الوحدة (PP) phillips – perron المبينة في الجدول أعلاه يتضح أن متغير النمو الاقتصادي (GROWTH) والقروض الممنوحة الى الإدارات المحلية (CRIDTAD) مستقرة عند المستوى I(0) في حين انا باقي المتغيرات لم تستقر. لكن عند اخذ الفرق الاول I(1) فجميع المتغيرات استقرت.

الجدول رقم (03): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
<u>At Level</u>		GROWTH	CRIDTPU	CRIDTPR	CRIDTAD
With Constant	t-Statistic	-3.8651	-0.3434	0.2530	-3.6013
	Prob.	0.0062 ***	0.9036 n0	0.9714 n0	0.0118 **
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8581	-6.1610	-1.9608	-5.6873
	Prob.	0.0270 **	0.0002 ***	0.5974 n0	0.0003 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2379	0.7646	0.5030	0.4663
	Prob.	0.1931 n0	0.8720 n0	0.8181 n0	0.8088 n0
<u>At First Difference</u>		d(GROWTH)	d(CRIDTPU)	d(CRIDTPR)	d(CRIDTAD)
With Constant	t-Statistic	-8.5330	-2.7919	-2.0290	-6.1034
	Prob.	0.0000 ***	0.0750 *	0.2735 n0	0.0000 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.4277	-2.1402	-8.3656	-5.0584
	Prob.	0.0000 ***	0.4980 n0	0.0000 ***	0.0020 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.6517	-2.4189	-1.1557	-5.9369
	Prob.	0.0000 ***	0.0180 **	0.2200 n0	0.0000 ***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values

يتضح من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه لإختبار جذورالوحدة (ADF) Augmented Dickey Fuller أن متغير النمو الاقتصادي (GROWTH) والقروض الممنوحة الى الادارات المحلية (CRIDTAD) هما ايضا مستقران عند المستوى I(0) في حين انا باقي المتغيرات لم تستقر. لكن عند اخذ الفرق الاول I(1) فجميع المتغيرات استقرت. وكنتيجة لاختبارات جذر الوحدة وجدنا أن المتغيرات منها ما هو مستقر عند المستوى I(0) ومنها ما هو مستقر عند الفرق الاول I(1)، اذن يمكن اجراء التكامل المشترك من خلال منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وهذا بالنظر الى توفر شروط تطبيقها.

ب- تحديد فترات الإبطاء المثلى:

الجدول رقم (04): فترات الإبطاء المثلى للنموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-535.4599	NA	1.69e+11	37.20413	37.39272	37.26319
1	-445.9809	148.1031	1.08e+09	32.13662	33.07958	32.43194
2	-406.9504	53.83525*	2.36e+08*	30.54830*	32.24564*	31.07989*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

منخلالالجدول رقم (04) أعلاه يتضح أن فترة التأخير المثلى هي بفترتين LAG(02).

2.2. اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

من أجل اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) نتبع الخطوات التالية:

أ. اختبار الحدود:

إن اختبار إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع (GROWTH) والمتغيرات التفسيرية (CRIDTAD)، (CRIDTPU)، (CRIDTPR) عن طريق مقارنة قيمة إحصائية (F) المحسوبة مع الحد الأعلى و الحد الأدنى من خلال الجدول التالي :

الجدول (05): نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	9.793848	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
		Finite Sample: n=35		
Actual Sample Size	29	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر : مخرجات Eviews12

تشير بيانات الجدول اعلاه أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (9،79) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، عند مستوى معنوية (10%، 5%، 2،5%، 1%) أي رفض فرضية العدم أن إحصائية (F) معنوية ، أي أن المتغيرات تحقق علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (GROWTH) والمتغيرات المستقلة (CRIDTPU)، (CRIDTPR)، (CRIDTAD).

ب. تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ:

يعد تقدير معاملات الاجل طويل والاجل القصيرة للنموذج المقدر فضلا عن معلمة تصحيح الخطأ للنموذج (ARDL) من الأمور الضرورية بعد عملية التأكد بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

الجدول رقم (06): معلمات الأجل القصيرة وتصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GROWTH)				
Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/18/24 Time: 01:15				
Sample: 1992 2022				
Included observations: 29				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GROWTH(-1))	0.318858	0.147253	2.165383	0.0433
D(CRIDTPR)	5.108922	1.925338	2.653519	0.0157
D(CRIDTPR(-1))	6.387383	1.695331	3.767631	0.0013
D(CRIDTAD)	-5.176645	1.093280	-4.734969	0.0001
D(CRIDTAD(-1))	3.918154	1.130191	3.466807	0.0026
CointEq(-1)*	-1.235260	0.182962	-6.751467	0.0000
R-squared	0.754404	Mean dependent var		0.182759
Adjusted R-squared	0.701014	S.D. dependent var		2.766130
S.E. of regression	1.512509	Akaike info criterion		3.847409
Sum squared resid	52.61675	Schwarz criterion		4.130298
Log likelihood	-49.78743	Hannan-Quinn criter.		3.936006
Durbin-Watson stat	2.331490			

المصدر : مخرجات Eviews12

نستخلص من الجدول رقم (06) ان معلمة متغير (CRIDTPR) جاءت موجبة و معنوية إحصائية أي أنه توجد علاقة طردية في الأجل القصير بين الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص و النمو الاقتصادي (GROWTH)، في حين يتضح أن معلمة (CRIDTAD) جاءت سالبة و معنوية إحصائية أي أن القروض الممنوحة الى الادارات المحلية لها تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي (GROWTH) في الأجل القصير.

أما معامل حد تصحيح الخطأ (ECM) والموضح في الجدول أعلاه، ظهر بإشارة سالبة ومعنوي عند كل

المستويات (prob: 0.0000) هذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. حيث كانت قيمتها $(-1.235260) = \text{CointEq}(-1)^*$ وهذا يعني أنه إذا انحرف معدل النمو خلال الفترة القصيرة الأجل في الفترة السابقة (T-1) عن قيمتها التوازنية طويلة الأجل فإن يتم تصحيح ما مقداره 124% من الاختلال في الفترة (T) إلى أن يصل التوازن في الاجل الطويل.

الجدول رقم (07): معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(GROWTH)				
Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/18/24 Time: 01:21				
Sample: 1992 2022				
Included observations: 29				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-13.63208	4.812643	-2.832556	0.0106
GROWTH(-1)*	-1.235260	0.210846	-5.858594	0.0000
CRIDTPU**	-0.001880	0.000551	-3.409631	0.0029
CRIDTPR(-1)	3.499379	1.107211	3.160535	0.0051
CRIDTAD(-1)	-10.93846	4.181084	-2.616177	0.0170
D(GROWTH(-1))	0.318858	0.172001	1.853820	0.0794
D(LGCRIDTPR)	5.108922	3.672020	1.391311	0.1802
D(LGCRIDTPR(-1))	6.387383	3.569143	1.789613	0.0895
D(CRIDTAD)	-5.176645	1.720500	-3.008802	0.0072
D(CRIDTAD(-1))	3.918154	1.740843	2.250722	0.0364
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CRIDTPU	-0.001522	0.000425	-3.579094	0.0020
CRIDTPR	2.832908	0.858575	3.299545	0.0038
CRIDTAD	-8.855183	3.394128	-2.608972	0.0173
C	-11.03580	3.719011	-2.967401	0.0079
EC = GROWTH - (-0.0015*CRIDTPU + 2.8329*LGCRIDTPR - 8.8552 *CRIDTAD - 11.0358)				

المصدر : مخرجات Eviews12

إن الهدف هنا هو الحصول على معاملات الأجل الطويل للنموذج المقدر، وهوماتم توضيحه في الجدول رقم (07) حيث يظهر أن المتغيرات التفسيرية (CRIDTAD) و (CRIDTPU)، جاءت معنوية وبإشارة سالبة أي ان هناك علاقة عكسية بين الائتمان الممنوح الى القطاع العام و الادارات المحلية، أما القروض الموجهة الى القطاع الخاص (CRIDTPU) فهو الآخر مقبول إحصائي و ذو إشارة موجبة، مما يعني انه توجد علاقة طردية بينه وبين النمو الاقتصادي في الجزائر.

3. الاختبارات التشخيصية:

1.3. اختبار مضر و بلاغرانجل لارتباط التسلسلي البواقي (LM):

الجدول رقم (08): اختبار مضر و بلاغرانجل لارتباط التسلسلي البواقي (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.189919	Prob. F(2,19)	0.3259
Obs*R-squared	3.228056	Prob. Chi-Square(2)	0.1991

المصدر : مخرجات Eviews12

نستخلص من النتائج الموضحة في الجدول رقم (08) معنوية الإحصائية F المحسوبة التي بلغت قيمة 9.10 عند مستوى احتمال 0.3259 في اختبار LM، ومنه يمكن القول أنه لا توجد مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

2.3. اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي:

الجدول رقم (09): اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي

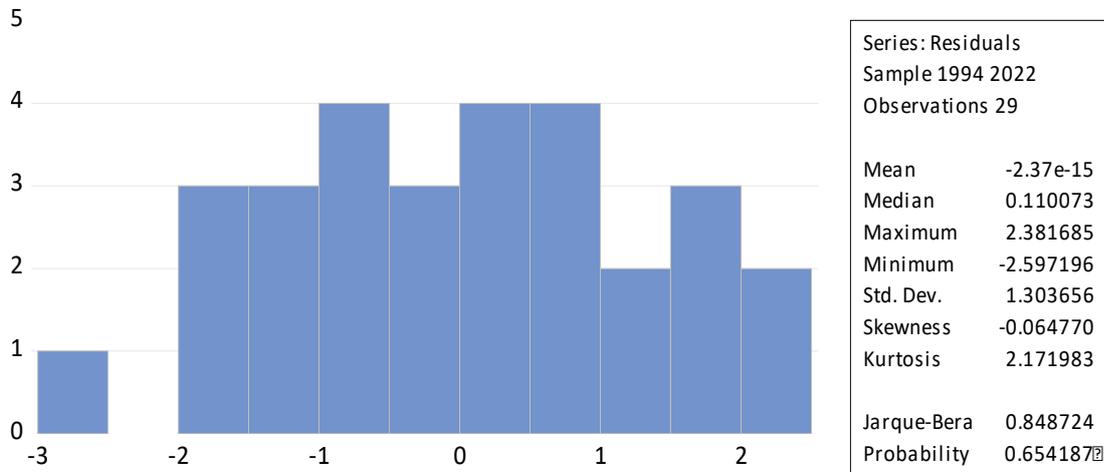
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.205565	Prob. F(1,26)	0.6540
Obs*R-squared	0.219641	Prob. Chi-Square(1)	0.6393

المصدر : مخرجات Eviews12

أظهر اختبار عدم ثبات التباين المشروط ان الإحصائية (F) غير معنوية و التي بلغت قيمتها المحسوبة 0.205565 عند مستوى احتمال 0.6540 وهذا يعني عدم رفض الفرضية الصفرية القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

3.3. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (NORMALITY Test)

الشكل رقم (05): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (NORMALITY Test)



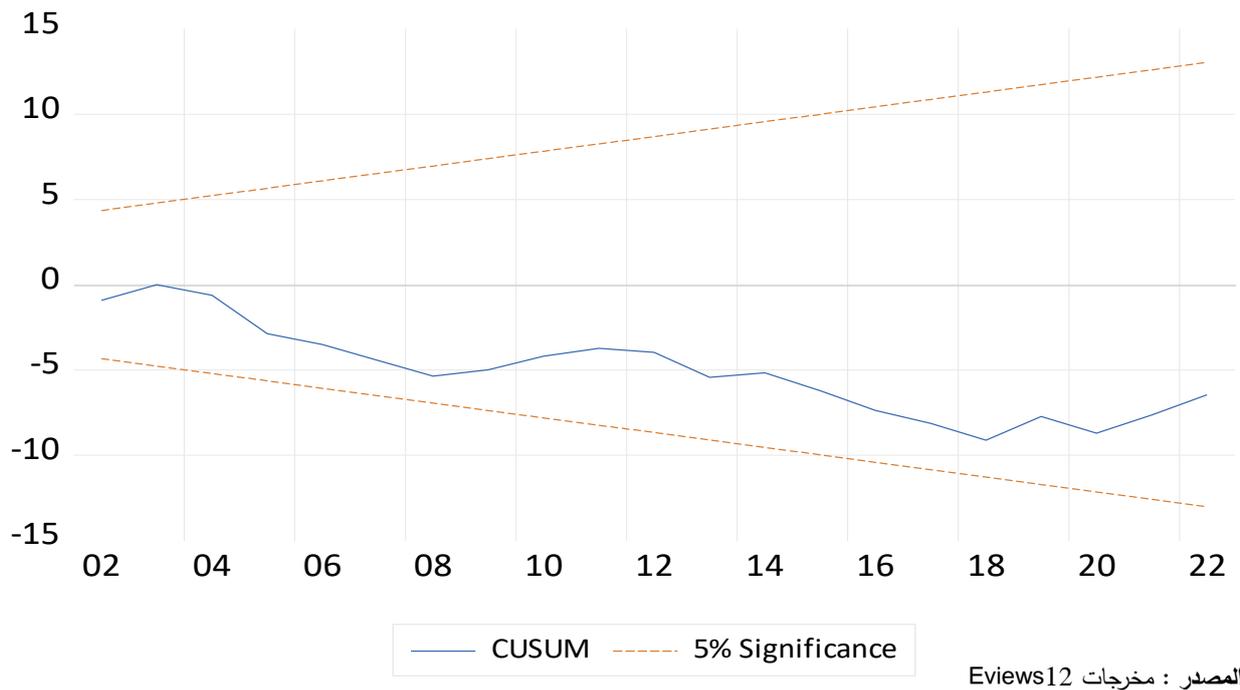
المصدر : مخرجات Eviews12

من خلال الاعتماد على اختبار Jarque Bera والذي يتضمن الفرضية الصفرية التي تنص على أن سلسلة البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي ، و من خلال المعطيات المسجلة فيا لشكل رقم (01) يظهر لدينا: قيمة Jarque Bera المحسوبة هي 0.848724 وهي أقل من نظيراتها الحرجة كما أن $propability$ الخاصة بها كانت قيمتها 0.654 و هي أكبر من 0.05 ومن هن رفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية و نقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

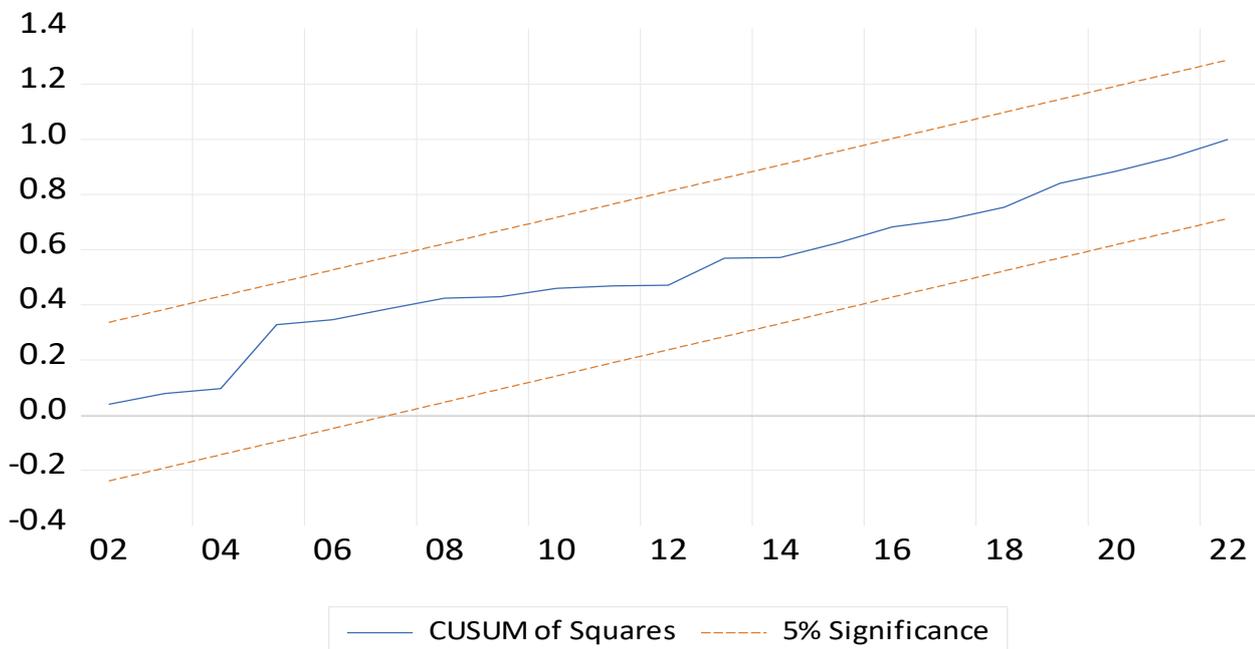
1. اختبار الاستقرار الهيكلية (CUSUM)، (CUSUM OF SQUARES):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل : المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM OF SQUARES) ويعتبر هذان الاختبارين من بين أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات ، و مدى استقرار و انسجام المقدرات طويلة المدى مع مقدرات قصيرة الاجل، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مرافقة للمنهجية.

الشكل رقم (06): الشكل البياني لـ (CUSUM)



الشكل رقم (07): الشكل البياني لـ (CUSUM OF SQUARES)



يظهر في الشكلين رقم (06) و (07) استقرار المعلمات الطويلة والقصيرة الأمد لنموذج الدراسة، وهذا بالنظر الى وقوع الرسم البياني بين الحدود الحرجة بمستوى 5 % والذي يؤكد أن متغيرات الدراسة مستقرة.

4. تحليل نتائج الدراسة القياسية.

بالإستناد الى العديد من المقاربات النظرية والدراسات التطبيقية التي اهتمت بموضوع دراستنا و خاصة كل من دراسة Levine (2005)، Odedokum (2002) و قرصو و شهرزاد (2018) تم الاستقرار على نموذج الدراسة و تضمينه بالمتغير التابع وهو النمو الاقتصادي (GROWTH) والمتغيرات التفسيرية والتي هيا الائتمان المحلي الممنوح لمختلف القطاعات (الادارات المحلية (CRIDTAD)، القطاع العام (CRIDTPU)، القطاع الخاص (CRIDTPR)، تم اجراء التكامل المشترك من خلال منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وكانت النتائج كالآتي:

- ان محددات النمو الاقتصادي في المدى البعيد هيا القروض الموجهة الى مختلف القطاعات (CRIDTAD)، (CRIDTPU)، (CRIDTPR). اما بالنسبة الى محددات النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير فهيا القروض المصرفية الموجهة الى القطاع الخاص (CRIDTPR) والادارات المحلية (CRIDTAD).

- ان الائتمان الممنوح الى الادارات المحلية (CRIDTAD) و القروض الموجهة للقطاع العام (CRIDTPU)، تكبح النمو الاقتصادي في الجزائر وهو ما يمكن تفسيره الى ان هذا الائتمان في غالبه يكون خدمي او في تمويل المشاريع المتأخرة و الذي ممكن ان يؤدي الى الاستنزاف المالي بالنظر الى الفساد الذي ينخر القطاع العام (قرصو و شهرزاد ، 2018).

- أما بالنسبة الى القروض الممنوح الى القطاع الخاص (CRIDTPR) فهو محفز للنمو الاقتصادي في الجزائر و هذا يتوافق مع غالبية الدراسات التجريبية التي توصلت الى أن تطور نسبة الائتمان الموجه الى القطاع الخاص له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي (Amira 2003) Bouzid.

قمنا من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى الجانب التطبيقي حيث قمنا بإجراء دراسة قياسية لتأثير الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر من الفترة الممتدة ما بين (1991/2022). بعد عرضنا لمفاهيم حول منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL توصلنا في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار (ADF) و (PP) و (KPSS) وهو ما يمكننا تطبيق نموذج التكامل المشترك حيث توصلنا إلى أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل و أيضا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

خاتمة

خاتمة :

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة استعراض طبيعة العلاقة بين الائتمان المصرفي القطاعي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1991/2022) و لمعرفة العلاقة بينهم قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين خصصنا الفصل الأول من هذا البحث للإطار النظري حيث قمنا بتوضيح المفاهيم الأساسية حول القروض المصرفية (الائتمان المصرفي) والنمو الاقتصادي . أما الفصل الثاني فقمنا بتخصيصه للجانب التطبيقي حيث تعرفنا على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) و شروط تطبيقها في المبحث الأول، أما فيما يخص المبحث الثاني قمنا بتحليل متغيرات خلال فترة الدراسة .

نتائج الدراسة :

على ضوء النتائج المتحصل عليها و كإجابة على الإشكالية المطروحة و لإثبات صحة الفرضيات توصلنا إلى الخلاصة التالية :

- 1- وجود علاقة طويلة و قصيرة الأجل بين التمويل المصرفي (الائتمان المصرفي) والنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين (1991/2022) .
- 2- توجد علاقة طردية موجبة بين القروض المصرفية الموجهة لكافة القطاعات و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة . حيث يساهم التمويل المصرفي في كل قطاع في تعزيز النمو الاقتصادي و الرفع من مستواه .

آفاق الدراسة :

يعتبر الموضوع المدروس من المواضيع التي لا تزال محل المناقشة و يتطلب المزيد من الاهتمام و على الرغم من محاولة إمام أهم الجوانب ، إلا أن نقاط كثيرة على المستوى الاقتصادي تبقى ما تزال بحاجة إلى دراسة معمقة و من هنا نقترح بعض التوصيات :

- دراسة جدوى المشاريع من قبل المصرف لمعرفة الطرق المثلى للتمويل .
- العمل على إبراز دور المصارف في تحقيق النمو الاقتصادي و عدم حصره في مجال معين .
- تشديد الرقابة و متابعة عمليات التمويل التي تقوم بها المصارف .

قائمة المصادر

والمراجع

Bibliographie

اسماعيل ,ع .ا. & ,حربي ,ع .(2004) .مفاهيم ونظم الاقتصادية التحلي الاقتصادي الكمي والجزئي.الأردن :دار الوائل للنشر .

الحميد ,ع .ا .(2000) .البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها.مصر ، اسكندرية :دار الجامعية.

الحميد ,ع .ا .(2000) .العولمة واقتصاديات البنوك.مصر :الدار الجامعية.

الحميد ,ع .ا .(2007) .النقود والبنوك الأساسيات.الإسكندرية :دار الجامعية.

الحنواوي ,م .ص .(2002) .الإدارة المالية والتمويل.القاهرة، مصر :الدار الجامعية للطباعة والنشر .

الدين ,ص .ص .(2006) .النمو والتجارة الدولية في الدول النامية (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد قياسي).الجزائر :جامعة الجزائر .

الزويبيدي ,ح .م .(2002) .إدارة ائتمام المصرفي وتحرير الإئتمان.عمان، الأردن :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

السيسي ,ص .ا .(1998) .إدارة الأموال وخدمات المصاريف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية.لبنان :دار الوسام للطباعة والنشر .

الشنهيج ,م .ر .(2013) .دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود سعر الصرف في اقتصاد الليبي.ليبيا :مجلة الجامعة الزوايا.

الصعيدي ,ع .ا .(1989) .الإدخار والنمو الاقتصادي.القاهرة، مصر :دا رالنهضة العربية.

- العجمية م. ع. & عبد الرحمان بي. أ. (1999). *التنمية الاقتصادية مشكلاتها*. مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية الإسكندرية.
- العجمية م. ع. & محمد علي، ا. (2001). *التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.
- العجمية م. ع.، إيمان، ع. ن. & علي، ع. ا. (2007). *التنمية الاقتصادية دراسات النظرية والتطبيقية*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- العريسي بن. س. & سليمان، ق. (2006). *اقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات*. عمان.
- القرشي م. (2007). *اقتصاديات العمل*. عمان، الأردن: دار الوائل للنشر.
- الماحي، على ناتج المحلي الاجمالي (رسالة دكتوراه في اقتصاد). (سودان: جامعة النيلين كلية الاقتصاد).
- النجفي، س. ت. (2000). *أساسيات علوم الاقتصاد*. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- النشرتي م. (2003). *السياسات النقدية والمصرفية*. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- بكري، ك. (1996). *التنمية الاقتصادية*. لبنان: الدار النهضة الجامعية.
- حمود، ح. أ. (2002). *الفساد منعكساته الاقتصادية والاجتماعية*. دمشق، سوريا: مجلة الجامعة دمشق.
- حنفي، ع. غ. & عبد السلام، أ. ا. (2004). *الإدارة الحديثة في بنوك الجزائر*. الإسكندرية، مصر: دار الجامعية.
- دغيم، أ. (1989). *اقتصاديات البنوك مع نظام النقدي واقتصادي عالم جديد*. الإسكندرية، مصر: مكتبة مديولي.

- سعيد م, & .أنور س. (2005). *إدارة البنوك. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.*
- سميت، آ. (1776). *البحث في اسباب الثورة والأمم. اسكتلندا.*
- شعباني، ا. (1997). *مقدمة في اقتصاد التنمية (النظريات التنموية والنمو استراتيجيات التنمية).* الجزائر: دار الهومة ط. 2.
- شيحة م. ر. (1998). *الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديد للنشر.*
- صاباتور، د, & .يوجين د. (2001). *مبادئ الاقتصاد ترجمة فؤاد صالح. بيروت، لبنان: الأكاديمية أنتارشيونال.*
- طه، ط. (2007). *إدارة البنوك في البيئة العولمة والأنترنيت. الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.*
- عادل ح. أ. (2000). *علاقات الاقتصادية الدولية. مصر: دار الجامعة الجديدة.*
- عبدوس، ع. ا. (2013). *سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الانتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تناقصية أداء المؤسسات وتركيز على المؤشر الانتاجية العامة. بشار، الجزائر: مجلة الجزائرية.*
- عطية، أ. ص. (2003). *محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة.*
- عطية، ع. ل. & .رمضان م. أ. (2005). *نظرية الاقتصادية الكلية. الإسكندرية، مصر: كلية الاقتصاد.*
- قدي، ع. ا. & .قادة، آ. (1993). *المحاسبة الوطنية. الجزائر: دار المطبوعات الجامعية.*

- قزويني، ش. (2000). *محاضرات في اقتصاد البنوك*. بن عكنون الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- كنزة، م. (2016). *تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال pane data analysis*. الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
- لطرش، ط. (2004). *تقنيات البنوك*. بن عكنون الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- لوكاس، ر. (1970). *محاضرات في النمو الاقتصادي*. أمريكا.
- ماركس، ك. (1867). *أساسيات في النقد الاقتصادي السياسي والرأسمالية*. ألمانيا.
- مجيد، ض. (2007). *النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي*. الاسكندرية، مصر: مؤسسة سباب الجامعة.
- محمد، م.، ي. &، عبد النعيم، م. م. *أساسيات علم الاقتصاد*. بيروت لبنان: دار الجامعية.
- مختار، ر. (2009). *التاجر الدولية ودورها في النمو الاقتصادي*. الجزائر: منشورات الحياة، ط 1.
- مزاري، ر. (2007). *الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب* (مذكورة ماجستير في العلوم الاقتصادية). باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- مشيل، ن. (2006). *تنمية الاقتصادية ترجمة حسين حسن محمد*. الرياض، السعودية: دار المريخ.
- مصطفى، م. &، سهير، ع. ا. (1999). *النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية*. الإسكندرية، مصر: مكتبة الإشعاع.
- معروف، ه. (2005). *تحليل الاقتصاد الكلي*. عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- مكيد ,ع & ,عماد ,ا . (2013). قياس أثر انفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية لنمو الاقتصادي في الجزائر. الجامعة الدكتور يحيى المدية : مجلد العلوم الاقتصادية والتسيير العدد 13.
- موسى ,ح .م . (2006). مبادئ الاقتصاد وتحليل الكلي. عمان، الأردن :الدار الوائل للنشر والتوزيع ، ط.1.
- ميلود ,و . (2013). المحددات الحديثة لنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية (أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية).الجزائر :جامعة الجزائر 3.
- ناصر ,ث .م . (2001). العلاقة بين الاقتصاد السياسي والتطور الفكر الاقتصادي. عمان، الأردن :دار المناهج للنشر والتوزيع.
- نصر ,ر . (2004). رؤيا للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا. سوريا :مجلة العلوم الاقتصادية سورية.
- وفى ,ع .ا . (2000). نظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي (نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية النقدية).حلوان :دار المهضة العربية.
- ش .ا . (2017). أثر الإئتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في السودان مع تركيز مجدي الشورجي : العلاقة بين رأس المال البشري و الصادرات و النمو الاقتصادي في تايوان , الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية , جامعة شلف , الجزائر 27-28 نوفمبر 2007 , ص 18-20
- الوردي , عدنان (1990) , أساليب التنبؤ الاحصائي : طرق و تطبيقات , منشورات جامعة البصرة , العراق

العيسى . نزار سعد الدين , قطف . إبراهيم سليمان (2006) , الاقتصاد الكلي , دار الحامد للنشر , عمان

عطية , عبد القادر محمد عبد القادر (2005) , الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق , الدار الجامعية , مصر .

شيخي محمد , عجلان حسين (2009) و أساسيات علم الاقتصاد الجزئي و الكلي , ط (2) , ازاء للنشر و التوزيع عمان

رشاد , ندوى خزعل (2011) , إستخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية . الجامعة المستنصرية , العدد (19) , بغداد .

القدير , خالد (2006) , العلاقة بين كمية النقود و الناتج المحلي الاجمالي في قطر : دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك , مجلة الدراسات الاقتصادية , جامعة الملك سعود , المجلد (4) , العدد (8) , المملكة العربية السعودية .

المراجع الأجنبية:

king, R., & LEVINE, R. (1993). *finace and growth schumpeter might be right*. quarterly journal of economics.

kul.B, LUIINTEL, & MOSAHID, K. (1999). *Aquantitaive reassessment of the finace growth newus evidence from a multivariate var* (Vol. 60).

journal of development economics.

-Dave Giles, Econometrics Beat : Dave Giles' Blog, ARDL Model- Part II – Bounds Tests, 2013 <http://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html> (2017/03/10)

Adkins. C, Carter. R (2011),” Using State for Principles of Econometrics”, 4th Edition, Inc Wiley & Sons, New York.

Gugarati ,Damoddar (2005),”Basic Economics“ ,5th Edition, McGraw Hill Education, New York.

Enders, Walter (2015),”Applied Econometric Time Series”, 4th Edition, Hoboken, NJ Wiley, USA.

Greene, W.H (2012),“Econometric analysis”, 7th Edition, International Edition, New York.

Dickey D.A, Fuller W.A (1981), ”Likelihood Ratio Statistical For Autoregressive Time Series With a Unit Root”, Econometrical.

Dahlhaus, R. (2000), “Graphical interaction models for multivariate time series”, Metrical Vol (51) No (2), September.

Patterson. K (2002),”An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach”, Palgrave, New York.

Bourbonnais. R (2005),”Econometric”, 6eme, Edition, Dunod, Paris.

